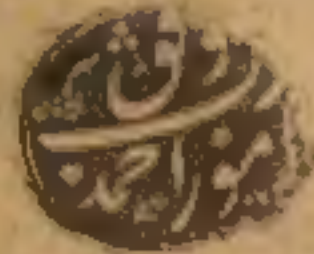




حیالی غرویش

۴۵

۱
ملک الوالد
محکم
حافظ احمد
اطور غور



Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kısım I

H. Hüsnü

Yeni Kayıt No

Eski Kayıt No

1172/1.m

قوله وما يتوهم منه فصلها الى هذا جوابا على ما قد يقال في السائل انهم قد علموا في هذا الاستدلال انما يكون
انما يكون متعلقين وانما اذا كانا متعلقين فلا اشتغال فيه والظاهر ان المتعارضة بينهما موجودة فاجب بقوله وما يتوهم
ومعارضهما جدر فروع لكن هذا الجواب ليس مستقيم لان المعارضة باقية

المتوهم في هذا الجواب هو ما قد يقال في السائل انهم قد علموا في هذا الاستدلال انما يكون
الاستدلال انهم قد علموا في هذا الاستدلال انما يكون
الاستدلال انهم قد علموا في هذا الاستدلال انما يكون
الاستدلال انهم قد علموا في هذا الاستدلال انما يكون

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال الشرح النوراني ما ملأ الله بلفظه الخطير بعد

ما يتوهم بالتسمية الحمد لله افول في تعقيب التبر
بالتحية اقتداء بآداب الكتاب الجيد وعمل على
بل وقعه عليه الاجماع واشتغال الحديث الاستدلال وما
يتوهم من تعارضها فروع اما عمل الاستدلال على التبر

الحمد او عمل احدهما على الحقيقة والاخر على الاضافي
في قولهم اول ما يلزم من قوله ما ملأ الله الحمد استغناء
فما هو المشهور وانما عمل الالباء في الحديثين للام
ولا يشك ان الاستدانة بشي لا ينافي الاستدانة بالآخر

اطلا بلاية ولا يخفى ان الملاية تم وقوع الاستدانة
بالشي على وجه الجزئية وبذلك تزيل الاستدانة بلا فصل
ان يجعل احدهما جزاء ويذكر الآخر قبله بدون فصل

الاستدانة بالآخر
الاستدانة بالآخر
الاستدانة بالآخر
الاستدانة بالآخر

قوله وما يتوهم منه فصلها الى هذا جوابا على ما قد يقال في السائل انهم قد علموا في هذا الاستدلال انما يكون
الاستدلال انهم قد علموا في هذا الاستدلال انما يكون
الاستدلال انهم قد علموا في هذا الاستدلال انما يكون
الاستدلال انهم قد علموا في هذا الاستدلال انما يكون

لن لا يتوهم ان الالباء انما هي التوحيد بجلاله انه الظاهر
ان الالباء ملأه التوحيد يقال توحد برأيه اي تفردية واستقل
فمع التوحيد بجلال الذات عدم الشك في جلال الذات

او الذات بليلة على نهج حصول القوة وتحمل ان يكون
للملاية في صيغة التفضل اما البصيرة بدون من كونه
تجرب الطين اي صار محلا لعمل ومفضل من التوحد في التكون

والتولد وانما التكلف والتمسك في شأنه تعالى يعمل على الكمال
كما قيل في التبر ونحوه فمع التوحيد بجلال الذات الله
الاتصاف بالوحدة الذاتية او الحاملة مع ملكته بجلال الذات

قوله بساط حجج الاطوار الضمير لله ليفيد ان آية
بنيت اعظم من آيات سائر الانبياء وبجواز ان يكون الحمد
عليه السلام فساطح حجج من قبيل اخلاق نبي قولة

فان معنى علم الشرائع والاحكام هذه المقام اما على قولهم انما
او على تقديرها في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها
بعد الحذف على انه لا يمنع من اجتماع الواو مع انما كما

وقع في عبلة المضاجع واخر في الجيب قولة واستين
قواعد عقائد الامم القواعد مع قاعدة وهي الاساس
قد يقال عقائد الامم مثلا لا اعتقاد بوجوب القبلة والزكاة

قوله بساط حجج الاطوار الضمير لله ليفيد ان آية بنيت اعظم من آيات سائر الانبياء وبجواز ان يكون الحمد عليه السلام فساطح حجج من قبيل اخلاق نبي قولة

فان معنى علم الشرائع والاحكام هذه المقام اما على قولهم انما او على تقديرها في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد الحذف على انه لا يمنع من اجتماع الواو مع انما كما وقع في عبلة المضاجع واخر في الجيب قولة واستين قواعد عقائد الامم القواعد مع قاعدة وهي الاساس قد يقال عقائد الامم مثلا لا اعتقاد بوجوب القبلة والزكاة

قوله بساط حجج الاطوار الضمير لله ليفيد ان آية بنيت اعظم من آيات سائر الانبياء وبجواز ان يكون الحمد عليه السلام فساطح حجج من قبيل اخلاق نبي قولة

فان معنى علم الشرائع والاحكام هذه المقام اما على قولهم انما او على تقديرها في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد الحذف على انه لا يمنع من اجتماع الواو مع انما كما وقع في عبلة المضاجع واخر في الجيب قولة واستين قواعد عقائد الامم القواعد مع قاعدة وهي الاساس قد يقال عقائد الامم مثلا لا اعتقاد بوجوب القبلة والزكاة

فيكون اضطررية كالاولى ثم قال وايضا يجوز عطف الانت
على الاضطر فيماله عمل من الاعتراف ويدل عليه قطعا قوله ثم
قالوا حسب الله ونعم الوكيل لان هذه الواو في الحكاية
لا من الحكاية لانها لا تحال للعطف فيه الاشارة الى بعيد
لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل
وليس هذا اختصاصا بما بعد القول بل هو قولنا زايده
عالم وما اجهله ويرد عليه انه يحمل ان يكون الواو
في الآية من الحكاية تقدير البتة في المعطوف او عطف
على الخبر المقدم ثم ان حسن المثال المذكور يكون التقدير
ثم يستقر البتة في المعطوف يكون احبا وانما المعطوف
اعلم ان الاحكام الشرعية للحكم معان ثلثة هي
او الى اخرها اياها وسلبا وادراكا وقوع النسبة اولها
وقوعها وحفظ الله المتعلق بافعال المحققين
بالاقتضاء او التحجير والاباحة ونحوها
وهذا الاخير غير مواده لانه وان عم الفعل
الاقتضاء لكن يلزم ان يحصل مسائل الخلاف في العلم
بالوجوب واخواته وتنتهي عند الشريعة اللهم
بالوجوب واخواته وتنتهي عند الشريعة اللهم
بالوجوب واخواته وتنتهي عند الشريعة اللهم
بالوجوب واخواته وتنتهي عند الشريعة اللهم

الهم لان يحمل على التوحيد الاول والثاني في الفقه
او جعل التعريف للحكم الشرعي فالمراد اما المعنى الاول
وجهه او الثاني في جعل العلم به عبارة عن
السائل والمملكة وعلى التقديرين مع الشريعة ما
تؤخذ من الشرع لا ما يتوقف عليه لان وجوده ثم
ووجدة لا يتوقف على الشرع لكن الاحكام الشرعية
انما يعتد بها اذا اخذت من الشرع ومنها ما
يكفيته العمل ان اريد به مطلقا المتعلق فالامر
وانما يعتبر المتعلق بنفس العمل في الاول لان تعمله
بالعمل حيث الكيفية وتعلق عامته بالاحكام الفقهية
ليس كذلك وان اريد به تعلق بالشرع بطريقه التقيد
بالقضية والامر بالاقتضاء العقائد مثل وجود الواو
ووجدة كما في فقهنا في ان موضوع الفقه العمل
وما يتوهم من ان موضوعه من العمل لان قولنا
الوقت بسبب وجوب الصلوة من مسائل الوجوب
موضوعه العمل ولا يتوقف الفرائض بالامر الفقه
المرتبة ومتوهم فيها فيه ان ذلك القول يرجع الى
فيما يتوهم ان يجوز بعضهم عدم كون العمل موضوع الفقه وانما ذلك في المرتبة ومتوهم فيها فيه ان ذلك القول يرجع الى
فيما يتوهم ان يجوز بعضهم عدم كون العمل موضوع الفقه وانما ذلك في المرتبة ومتوهم فيها فيه ان ذلك القول يرجع الى
فيما يتوهم ان يجوز بعضهم عدم كون العمل موضوع الفقه وانما ذلك في المرتبة ومتوهم فيها فيه ان ذلك القول يرجع الى

هذا العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...

وقف على ادلتها حصل المعرفة الاحكام عن ادلتها ولا
ان تقول الفقه هو علم الاحكام الكلية لا معرفة الجزئية
فان علم وجوب الضلوة مطلقا يفيد معرفة وجوب ضلوة
زيد وعمر مثلا وقد يقال التعابير لا تعتبر كافي في الله
كما يقال علم زيد يفيد صحة كماله وانما جعل الموقوف على
ملكه الاستنباط او الاختصاص في بيان الكلام اعني قوله
ندوين عليين وشميد الوفا عدو زيب الابواباني
عنه لكن يرد على اول الاجوبة لزوم قيامته المقتضية
بفقيه اجماعا وغاية ما يقال انه كما اجمع القوم على عدم
قيامته المقتضية كذلك اجمعوا على ان الفقيه من العلم
والتوفيق بين هذين الامرين انما يتأتى بالمجمل لا
للفقه معينا وعدم حصول احدهما في المقادير لا ينافي
فحصول الاخر فيه قوله عن ادلتها متعلق بالقرينة
عن الادلة يشترط الاستدلال لا حطة الجزئية فان الحاصل
من الدليل من حيث هو دليل لا يكون الاستدلال لا يخرج
علم جبرائيل والاول عدم فائدة العلم بالاستدلال لاكتساب
فان قلت للرسول علم اجتهاد في بعض الاحكام فلا

هذا العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...

هذا العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...

فلا يخرج عليه بهذا القيد قلت تعريف الاحكام لا يتوقف
فلا اشكال في قوله ومعرفة احوال الادلة الفلانة معطوف
على معرفة الاحكام بغيره مثل ما مر من الاحكام وان التزم
المعطف على الموصول يرتفع الكلام في قوله عليه قوله
العقائد كالتنطق للفظه عند المواقف
كونه باراء النطق وجه اخر مغاير لكونه موقفا للفظ
على الكلام وجمعها الشرح مع نظرا الى ان كونه باراء الم
النطق باعتبار انه يفيد قوة على الجملة كما ان المعنى
يفيد قوة على النطق فيقول المكون موقفا لقوله
فاطلاق عليه هذا العلم اي اولا ولولم يفيد به لضعاف
انما قيد الاول في الاول لذكر وجه التخصيص في الثاني
اذ لا شركة في كونها اول ما يجب حتى يختص بالتمييز وانما
اقام التسمية العبرية لغير هذا الوجه فقام في سائر
الوجوه ايضا مع انه لم يتعرض لوجه التخصيص في غير
قوله هذا هو كلام القدماء اي ما يفيد معرفة المد
العقائد من غير خلط الفلسفيات هو كلامك الى
التمسك بحرم الله والتسمية بالجملة لما وقعت في ذكر
جواب دخل مقدر تقديره ان المقادير لا تكون التسمية بعد ذكر
التسمية بالجملة اه قبل لا وسطر ج التسمية بين ذكر كلام القدماء وذكر كلام المتأخرين
لم يذكر بعد ما هو الظاهر عنها اوجب بقوله والتسمية كذا نقل عنه فلا جد

هذا العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...

هذا العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...
فان العلم لا يكتسب من غير العلم بالادلة...

في قول الباء في ما به الشيء هو السببية والسبب يغايير السبب فيلزم ان يكون حقيقة الشيء متبادلة
قلت نعم المفهوم كذلك لكن يجوز وزنه فمثل هذا القول ليقع العبارة العنصرية المقصود موافق
في انه لم يقع في اللغة وناقى المرقى اطلاق لفظ الصدق على البناء قال لا ما ذكر
الصدق الشريف المحقق سمي الاعتبار الثاني ام

وفي ديار ما ولا الشرح اهل السنة هم الماتريدية
اي منصوص الماتريدية وما تفرع من قريته
بين الطائفتين اختلاف في بعض المسائل
مسئلة التكوين وغيره قال اهل الحق الظ
ان المقول لثبوت ما في الكتاب فالمراد باهل السنة
وان خص بقوله حقايق الاشياء ثابتة فالمراد
اهل الحق في هذه المسئلة وهم ما عدا السلف
عن اخرهم وعمل ان يراد اهل الحق في جميع السائل
وهم اهل السنة ومخبرهم بالذكر اعتبارهم في كلام
هم القائلون وهو لكم المطابق وقد يفتح
الباء رعاية لا اعتبار المطابقة من جانب الواقع
بملاحظة الحقيقة لكن لا يلائم قوله واما الصدق
الموجود فيرقاه فقد شاع في الاقوال الشبهات
الصدق تدبطلق على غير القول قال في حاشية المطالع
يوصف كل منها القول المطابق والعقد المطابق
قوله تعتبر الحق من جانب الواقع اذا المنظور ولا
في هذا الاعتبار هو الواقع الموصوف يكون حقا
والفرق بين الصدق والصدق والحق
ان الصدق هو الامر الثابت في
نفس الامر الذي لا يتغير
والصدق هو الذي يكون ما
ما الذي هو موافق للواقع
والصدق هو الذي يكون ما

في قول الباء في ما به الشيء هو السببية والسبب يغايير السبب فيلزم ان يكون حقيقة الشيء متبادلة
قلت نعم المفهوم كذلك لكن يجوز وزنه فمثل هذا القول ليقع العبارة العنصرية المقصود موافق
في انه لم يقع في اللغة وناقى المرقى اطلاق لفظ الصدق على البناء قال لا ما ذكر
الصدق الشريف المحقق سمي الاعتبار الثاني ام

وفي ديار ما ولا الشرح اهل السنة هم الماتريدية
اي منصوص الماتريدية وما تفرع من قريته
بين الطائفتين اختلاف في بعض المسائل
مسئلة التكوين وغيره قال اهل الحق الظ
ان المقول لثبوت ما في الكتاب فالمراد باهل السنة
وان خص بقوله حقايق الاشياء ثابتة فالمراد
اهل الحق في هذه المسئلة وهم ما عدا السلف
عن اخرهم وعمل ان يراد اهل الحق في جميع السائل
وهم اهل السنة ومخبرهم بالذكر اعتبارهم في كلام
هم القائلون وهو لكم المطابق وقد يفتح
الباء رعاية لا اعتبار المطابقة من جانب الواقع
بملاحظة الحقيقة لكن لا يلائم قوله واما الصدق
الموجود فيرقاه فقد شاع في الاقوال الشبهات
الصدق تدبطلق على غير القول قال في حاشية المطالع
يوصف كل منها القول المطابق والعقد المطابق
قوله تعتبر الحق من جانب الواقع اذا المنظور ولا
في هذا الاعتبار هو الواقع الموصوف يكون حقا
والفرق بين الصدق والصدق والحق
ان الصدق هو الامر الثابت في
نفس الامر الذي لا يتغير
والصدق هو الذي يكون ما
ما الذي هو موافق للواقع
والصدق هو الذي يكون ما

اي ثابتا متحققا واما المنظور فلا في الاعتبار الثاني
من الحكم الذي ينصف بالمعنى الاصيل للصدق وهو الاشياء
عن الشيء على ما هو عليه وهذا اولى مما قيل سمي الاعتبار
الثاني بالصدق غير ان معنى حقيقة مطابق الواقع
اياه فان مفهوم قولنا مطابقة الواقع اياه ووصف الحكم
الاتمرك فلا يفتق منه له صفة كذا افاده المشرك
في نظائره وبعض الافاضل منها كلام طويل حاصله
على مثله على التسامح في العبارة بناء على ظاهر المعنى
فالمعنى هنا كون الحكم بحيث يطابقه الواقع
ما به الشيء هو هو لا يقال هذا صادق على الصلة الثانية
لان قول الفاعل ما به الشيء موجود لا ماله الشيء ذلك الشيء
او الماهية ليست تجعل جاعلا فان قلت الشيء بمعنى
الموجود في الكمال قلت بعد التسليم فرق بين
ما به الموجود موجود وبين ما به الموجود ذلك الشيء
انما هو الاول ويظهر ان الضمير في الشيء وفي جعل
احدهما للوجود فلا يتوهم الكمال بالفاعل لكن ينقضي
ظاهر التعريف بالعرفي اذا ضاحك ما به الانشأ ضاحك
في قول الباء في ما به الشيء هو السببية والسبب يغايير السبب فيلزم ان يكون حقيقة الشيء متبادلة
قلت نعم المفهوم كذلك لكن يجوز وزنه فمثل هذا القول ليقع العبارة العنصرية المقصود موافق
في انه لم يقع في اللغة وناقى المرقى اطلاق لفظ الصدق على البناء قال لا ما ذكر
الصدق الشريف المحقق سمي الاعتبار الثاني ام

وفي ديار ما ولا الشرح اهل السنة هم الماتريدية
اي منصوص الماتريدية وما تفرع من قريته
بين الطائفتين اختلاف في بعض المسائل
مسئلة التكوين وغيره قال اهل الحق الظ
ان المقول لثبوت ما في الكتاب فالمراد باهل السنة
وان خص بقوله حقايق الاشياء ثابتة فالمراد
اهل الحق في هذه المسئلة وهم ما عدا السلف
عن اخرهم وعمل ان يراد اهل الحق في جميع السائل
وهم اهل السنة ومخبرهم بالذكر اعتبارهم في كلام
هم القائلون وهو لكم المطابق وقد يفتح
الباء رعاية لا اعتبار المطابقة من جانب الواقع
بملاحظة الحقيقة لكن لا يلائم قوله واما الصدق
الموجود فيرقاه فقد شاع في الاقوال الشبهات
الصدق تدبطلق على غير القول قال في حاشية المطالع
يوصف كل منها القول المطابق والعقد المطابق
قوله تعتبر الحق من جانب الواقع اذا المنظور ولا
في هذا الاعتبار هو الواقع الموصوف يكون حقا
والفرق بين الصدق والصدق والحق
ان الصدق هو الامر الثابت في
نفس الامر الذي لا يتغير
والصدق هو الذي يكون ما
ما الذي هو موافق للواقع
والصدق هو الذي يكون ما

في قول الباء في ما به الشيء هو السببية والسبب يغايير السبب فيلزم ان يكون حقيقة الشيء متبادلة
قلت نعم المفهوم كذلك لكن يجوز وزنه فمثل هذا القول ليقع العبارة العنصرية المقصود موافق
في انه لم يقع في اللغة وناقى المرقى اطلاق لفظ الصدق على البناء قال لا ما ذكر
الصدق الشريف المحقق سمي الاعتبار الثاني ام

بسم الله الرحمن الرحيم

ما في الجود والخدمة او اربطوا
ما في الجود والخدمة او اربطوا
ما في الجود والخدمة او اربطوا

100

مكتبة المتحف
1

في هذا الكتاب
 خلاصة الحساب في
 القسمة والجمع
 والاضرب والقسمة
 والقسمة
 والقسمة

التي هي

اولا باغفار

قوله في الكلام السابق على حذف المضاف لا حاجة
إلى تقدير المضاف لأن كلمة ما أمّا موجودة أو
أما علم في موضوعه وقد غلّبت كلمة ما هنا
فلا حاجة إلى تقدير المضاف الذي هو الجنس
المتضمنة قوله كمال

من الالتيب والاعراض فلا يحصل التنبية على وجودها كما مر
بقوله مقاييس الأشياء فلا
وجوابه أن المراد هو التنبية على وجود جنس ما يشيا بعد ذلك
السابق على حذف المضاف أو نقول إذا ثبت شيء من الأشياء
كما في شرحه وهو قوله ناسب لصور التنبية على وجود ما يشيا بعد
المتضمنة قوله كمال

الموجودات فخصص انكارهم لها بالذكري على
 وفق السياق والظاهر ان عمل الاشياء منها على المعنى
 وهو مطابق للاشياء ذاتية لان الخصم يكتف عن الاعتراف
 بالذكري من ينكره في اي فرع حاولهم يقولون ماذا
 الاعم قوله من ينكره في اي فرع حاولهم يقولون ماذا
 كل قوم حق بالنسبة اليه وباطل لخصمه ويستدل
 بان الصغرى عند السك في غير من اقل على ان المعاني
 لا وجود لها في الالهي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في الايام ان يقصر عن الشيء الاخير ويقال انك خير منهم
الحقايق مطلقا وهذا الذي من جملة تلك الحقايق فثبت

والكم تصديق عالم والحلم من الاعراض الموجودة في العالم
ويرد عليه انه لا وجود للحلم في الخارج عند كثير من المتكلمين

واثبت فيما نظار دقيقة فكيف ينبغي الالتزام بالشرع
اجل المديهيات على مثل هذا الامر الخفي لا يقال في ذلك

الأمر في الحق وهو بمنه الجود لأننا نقول له
منه إذ عدم وجود النفي الأشياء الجوازكمه النفي الثابت

في نفسه محدوما في الخارج **قوله** انما يتم على العنادية علم
تمامها على اللاادرية فلو اقام على العنادية ففيم تأمل وقال

في شرح المقاصد في كلام العندية والعنارية تناقض
حيث اعترفوا بحقيقة اثبات اوتنفيهما اذا انكسروا

فما ادعوا يشبهه **قوله** قالوا الضرورات هذا دليل الله
الا ادريته وما حله ان لا يؤذي بالعلم والدلائل اقتعت

شفا قضا العبدية فلا يكون الذي هو مراد ليس هو مراد شفا قضا مراد أو ما لا

فلا بد من انما لا ينفك عن ان التمسك بالحق في كل حال
يقولون كل حكم نابع لا اعتقاد المعتمد حتى ان اشد الحكم ايضا نابع للال

هذا يدعى بوضوحه نابع للاعتقاد فمن اين اعترفوا بحقيقة ان

فلا يلزم من عدم تحقق النفي الثبوت فالصواب
في الاوام ان يقتصر على الشق الاخير ويقال انك لو قلت
الحقائق مطلقا وهذا النفي من جملة تلك الحقائق ثبت

بعض ما نقيمت وقد يتوهم انه انكاره منقصر على
حقائق الموجودات ويوجه الالزام بان النفع حكم
ولكم تصديق عالم والعلم من الاعراض الموجودة في
ويزد عليه انه لا وجود للعالم في الخارج عند كثير من الحكماء

اجلي المديهيات على مثل الامم التي لا يقال في ذلك
 الا في اسم في الحق وهو بمعنى الوجود لانا نقول في هذا
 معناه اذ عدم وجود الشيء الاشياء لوجوده الشيء الثاني
 في نفسه معدوم في الخارج **ف** انما يتم على العنادية علم

تماما على الاذرية ظهورا على العندية ففيم تأمل وقال
في شرح المقاصد كلام العندية والعنارية تناقض
حيث اعترفوا بحقيقة اثبات او نفي سيما اذا انكسروا
فيما ادعوا بشبهته **وقالوا** الضرورات هذا دليل
الاذرية وحاصله انه لا يؤيد بالعلم والبالا انفع

فما أقض العديته فلا يكون الشيء هو غير أو ليس هو يشاقق من غير أو أيا ما كان
دينه فالأمر الذي يعبر عن زعم أن يينا أقض الفريقين واحد مع الآخر أو لا المقصود من نقل الكلام الظاهر إلى الخفية بل كلاً
طريق دليلها معاً فنقول إن المتن لا يفي بضم الشارح من قوله أيضاً تابع للاعتقاد وليس في نفس الأمر شيء حتى عندهم
قولهم كل حكم تابع للاعتقاد المعتمد حتى إن هذا الحكم أيضاً تابع للاعتقاد وليس في نفس الأمر شيء حتى عندهم
فما يدعوا بشبهة شايح للاعتقاد فمن أين اعترفوا بحقيقة اشتباكت أو نفى سؤال

الوقف والشك وغرضهم من هذا التمسك حصول الشك
معرضهم والتمسك لا اذنت امر او نفي لا اذنت امر او نفي
فان قلت قد يظن ان اطلاق الخلط منهم بناء على عدم النقص
فان قلت قد اذنت على المضارع للقلبة فينتفي الكثرة قلت
قد يستعمل فيستعمل التحقيق ايضا على ان القلبة هي الاضافة
لا ينفي الكثرة في نفسه بانتهاء استسا الخلط لانه
فان قلت قد يظن ان اطلاق الخلط فلت بدو به الف
العقل جازمة يعني مثل ادراك خلاوة العسل والحلحلام
على التحقيق لا لا اذنت امر او نفي لا اذنت امر او نفي
الحال المذكور من الاذنت بالكم وهو ما يكون بالذات وانما لم
لم يجعله المضمي وهو ما يكون بالقلب وان صح ذكره في تعريف
العالم لعدم مثل الظن والمثل على اللفظ على الشايع المتبادر
فيشمل الادراك الحواس لكن عدة علماء بالف العرف واللفظة
فان البهائم ليست من اولى العلم فيها لا يحتمل النفيض
اي نفيض التمييز كما هو الظن والاعتمال المتعلق وانما وصف
التمييز به مجازا ثم التمييز في التصديق والصحة متعلقة بالذات
التصديق والتصديق الاشبه والنفي متعلقة الطرفان

[illegible]

فانه بحث فان القرب والبعد والكثرة والافتراق والاتصال كلها من الاعراض النسبية مع انهم قد علموا
من المبصرات تكون الشئ من الاعراض النسبية لا يتناول كونه من المبصرات فهو كمال
قوله وما يقال اي في توجيه قوله والحركات من ان الشئ اذا شاهد الجسم لا يندفع به
الا يراى يكون الحركة من الاعراض النسبية كما فعله صلى الدين الروي في الامم

والايسر الى اليسر **قوله** والحركات لا يقال الحركة من
الاعراض النسبية فكيف تدرك بالحس من الحركات
بالانفاق وتقوم النسبة لها لا ينفك في ادراكها بالحس
اذا شاهد الجسم مكانين ادرك العقل منه الكونين
وهو الحركة والشيء لا يدرك مكانه فلا يدرك الحركة فليس
شئ لانه ادراك الشئ بوطنة احدهما الاخر ومثله لا ينفك
حسنا والا يلزم ان يكون الحس متساوية الاحكام
بشكل الاعمال لا ادراكها **قوله** لا يدرك بها ما يدرك بالهش
الاخرى اشعة الى ان تقديم قوله بكل حكمة على متعلقه
اعني قوله يوقف للاختصاص **قوله** فان الخبر كذا اي مرتكبا
تمام فلا نقص بمثل زيد القايم **قوله** معنى الايجال على الشئ
على ما يوجب اي على وجه ذلك الشئ ملتبس بذلك الوجه
والمراد بالشئ اما النسبة وهو الاوقف للوجه في كلمة
ما عجلة على الاشب والنفوذ اما الموضوع وهو الاوقف
للفظ فان الخبر عنه هو الموضوع ويقال اخبرني عن زيد
فما عجلة عن ثبوت الجواب وانتفاء الشارح اعتك
اللفظ في شرح المفتاح واليه يشير قوله ههنا اي الالفاظ

حاصله هو ان الحركة ليست من النسب بل النسبة
بعض ان يحس الكونين في مكانين هو الحركة
جواب عن سؤال المذود هو ان يقال ان بالهش
ايضا يجب ان لا يدرك بالهش مكانه فلا يدرك الحركة
بل لا يدرك الحركة الا بالهش مسك
قوله فليس شئ بل هذا مزيد للامر بالادراك
فيلفتونه من هذا في هذه الامور التي لا يحس
انه ناشئ من التعود الا ان كان حسا ما عالا
خسونه له الا فكل من هو في هذه الخسونة في
مخاطبة الباصرة دون الالامة وانما هذه خسونة
مخسنة هي

اي الاشارة والامر والاباء في من
الكتابة الذين في اللزوم
الى الامم مسك

اي الاعلا نسبية **قوله** لا يتصور تواطهم على الكذب فيه
اشارة الى ان من عدم التجهيز كثرهم فلا تفلح
قوم لا يجوز العقل كدعهم لفرقة خارجية ومصادقة
اي مصادقة ويدك على بلوغه هذا التواتر في بعض ادراكهم
فيه عدم معين مثل خمسة او اثني عشر او اربعمائة
او سبعين على ما قيل بل ضابطه وقوع العلم من غير
شبهة قيل عليه العلم مستفاد من التواتر فان التواتر
به دور واجب بان بنفس العلم والعالم بالعلم سبب
العلم بالتواتر وبذلك حال كل معلول طمع العلة للخطبة
مثل الضائع مع العالم فان قلت العلم من غير شك
معلول لا فليدرك على العلة الخاصة قلت عدم الالة
عند ما لم يعلم انتفاء سبب العلم فاذل **قوله** واما خبر
وقوع التلويح بذلك التصاري لفظ اليهودي فنوم
منه ان الخبر بمعنى الاخبار وازافة الى المفعول
فما قبيح التحمل تقديم قوله واليه رد كلى بعقل الشارح
مع اليهودي اعتقاد القتل كما خبر اليه في الكشف والاشارة
الى التحمل **قوله** فم بل لم يبلغ اصل الخبرين فقله عدم

اي الاعلا نسبية **قوله** لا يتصور تواطهم على الكذب فيه
اشارة الى ان من عدم التجهيز كثرهم فلا تفلح
قوم لا يجوز العقل كدعهم لفرقة خارجية ومصادقة
اي مصادقة ويدك على بلوغه هذا التواتر في بعض ادراكهم
فيه عدم معين مثل خمسة او اثني عشر او اربعمائة
او سبعين على ما قيل بل ضابطه وقوع العلم من غير
شبهة قيل عليه العلم مستفاد من التواتر فان التواتر
به دور واجب بان بنفس العلم والعالم بالعلم سبب
العلم بالتواتر وبذلك حال كل معلول طمع العلة للخطبة
مثل الضائع مع العالم فان قلت العلم من غير شك
معلول لا فليدرك على العلة الخاصة قلت عدم الالة
عند ما لم يعلم انتفاء سبب العلم فاذل **قوله** واما خبر
وقوع التلويح بذلك التصاري لفظ اليهودي فنوم
منه ان الخبر بمعنى الاخبار وازافة الى المفعول
فما قبيح التحمل تقديم قوله واليه رد كلى بعقل الشارح
مع اليهودي اعتقاد القتل كما خبر اليه في الكشف والاشارة
الى التحمل **قوله** فم بل لم يبلغ اصل الخبرين فقله عدم

قوله فلا حاجة الى التحمل في الخبرين مع العلم باليهود في هذا هو الظاهر في الخبرين كلى
ان الخبرين لا خبرين لان الخبرين مع العلم باليهود في هذا هو الظاهر في الخبرين كلى
اليهود المؤمنين والتمسك انما هو بالنسبة الى الافة الى المفعول والفاعل فامل قل الله
لان سعة فخرنا على من لم يفتخر في اخلاقنا من يهتدي به في التواتر وخبر اليهودي بدين موسى لم يوجد معاداة تواتره في

قوله لا يتصور تواطهم على الكذب فيه
اشارة الى ان من عدم التجهيز كثرهم فلا تفلح
قوم لا يجوز العقل كدعهم لفرقة خارجية ومصادقة
اي مصادقة ويدك على بلوغه هذا التواتر في بعض ادراكهم
فيه عدم معين مثل خمسة او اثني عشر او اربعمائة
او سبعين على ما قيل بل ضابطه وقوع العلم من غير
شبهة قيل عليه العلم مستفاد من التواتر فان التواتر
به دور واجب بان بنفس العلم والعالم بالعلم سبب
العلم بالتواتر وبذلك حال كل معلول طمع العلة للخطبة
مثل الضائع مع العالم فان قلت العلم من غير شك
معلول لا فليدرك على العلة الخاصة قلت عدم الالة
عند ما لم يعلم انتفاء سبب العلم فاذل **قوله** واما خبر
وقوع التلويح بذلك التصاري لفظ اليهودي فنوم
منه ان الخبر بمعنى الاخبار وازافة الى المفعول
فما قبيح التحمل تقديم قوله واليه رد كلى بعقل الشارح
مع اليهودي اعتقاد القتل كما خبر اليه في الكشف والاشارة
الى التحمل **قوله** فم بل لم يبلغ اصل الخبرين فقله عدم

قوله فلا حاجة الى التحمل في الخبرين مع العلم باليهود في هذا هو الظاهر في الخبرين كلى
ان الخبرين لا خبرين لان الخبرين مع العلم باليهود في هذا هو الظاهر في الخبرين كلى
اليهود المؤمنين والتمسك انما هو بالنسبة الى الافة الى المفعول والفاعل فامل قل الله
لان سعة فخرنا على من لم يفتخر في اخلاقنا من يهتدي به في التواتر وخبر اليهودي بدين موسى لم يوجد معاداة تواتره في

قوله في زمن تحت نصيب وهو كان امير امراء الكفار قبل نبوة محمد لم يزل اليهود على قطع قروم ولم يسبق منهم الا اها ولا يعقله
قوله تخلو العالم دليل عدم صحة ان مصداق وجود العلم بلا شبهة وعدم وجود المصداق دليل عدم التواتر قوله كمال
قوله كلفه كاف في الجواب وذلك لان السؤال المذكور اشارة الى المعارضة وهذا الجواب اشارة الى الخ والاحتمال العقلي كفي
لان شرط التواتر ان يوجد في كل زمان قوم لا يخفق عدالتهم ولا يكتفى بظواهرهم على الكذب كشرتهم وعدالتهم كلها منصف للمنع عما هو المشهور
في حق النصارى وما في حق اليهود والعدالة

تخلو العلم انما اخبارهم يقتل عيسى وم ونايدين
ان علمنا ان دين موسى لم يؤيد بل دين محمد دليل
على امتناع التواتر

ولكن ما ذكره بعض العقول وهو ان جميع الاقوال
مستلزمة لادب الاصل الصدق وانما على الكذب فيفسد
مدلوله بل ينفذ وقولهم محتمل لا يردون ان الكذب
هو اى لا يخفق عدالتهم بل المراد انه محتمل حيث
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله في زمن تحت نصيب وهو كان امير امراء الكفار قبل نبوة محمد لم يزل اليهود على قطع قروم ولم يسبق منهم الا اها ولا يعقله
قوله تخلو العالم دليل عدم صحة ان مصداق وجود العلم بلا شبهة وعدم وجود المصداق دليل عدم التواتر قوله كمال
قوله كلفه كاف في الجواب وذلك لان السؤال المذكور اشارة الى المعارضة وهذا الجواب اشارة الى الخ والاحتمال العقلي كفي
لان شرط التواتر ان يوجد في كل زمان قوم لا يخفق عدالتهم ولا يكتفى بظواهرهم على الكذب كشرتهم وعدالتهم كلها منصف للمنع عما هو المشهور
في حق النصارى وما في حق اليهود والعدالة

تخلو العلم انما اخبارهم يقتل عيسى وم ونايدين
ان علمنا ان دين موسى لم يؤيد بل دين محمد دليل
على امتناع التواتر

ولكن ما ذكره بعض العقول وهو ان جميع الاقوال
مستلزمة لادب الاصل الصدق وانما على الكذب فيفسد
مدلوله بل ينفذ وقولهم محتمل لا يردون ان الكذب
هو اى لا يخفق عدالتهم بل المراد انه محتمل حيث
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

قوله انما ينفذ التخصيص للتعريف بالشرع
فقد انما انما ينفذ من لم ينفذ في وقت الحوزة
الرسول ولا ينفذ في وقت الحوزة ولا في وقت الحوزة
مطلوب مستلزم

التوجه والفردية يقابل الكسبي والابتدائي هما من اجل اذ فان
قول وليس عالا يكون تحصيله كلمة ما عاين العلم
 الحاصل بفرقته من اقسام العلم الحادث فلا يلد كون العلم
 حقيقة الواجب ضروري لكن يرد ان بعضهم ادرج الى
 المسببات في هذا التفسير لتوقفها على امور غير مقدورة لان العلم
 ما هي وفي حصلت وكيف حصلت فكيف يدور بها
 الشرح في الكسبي القديم وجوابه ان الشرح عمل التعريف
 على ان في كل القدرة وذلك البعض على ان في استقلال
 القدرة وكل وجهه هو **قول** وقد يقال في مقابلة
 الاستقلال في يفسره ان يشير الى ان العلم لا يتصف
 واعلم انهما قسما منه **فانظر** انه لا تنافضا انه جعل
 وجه التنافس انما هو **قول** الضرورية والاكسبي
 وجعل الحاصل بنظر العقل الكسبي ثم قسمه الى الضرورية
 والابتدائي فكان قيم الشيء قسما منه **وقوله** لا
 ان القسم ما يقابل الكسبي والقسم ما يقابل الا
 الابتدائي **فان** ليس بشيء كيف تخيل التنافس
 ابتداء وقدم ان العلم لا يكون الا بالاكسبي وصاحب البداية

اذ كان مقابلة الابتدائي في العلم لا يقابل الضرورية وان الفردية
 لا تكون الا في العلم لا يكون في مقابلة الضرورية والمشتبه
 بما حصل يدور في كون في مقابلة النظرية والمشتبه
 في ان صاحب البداية قسم الحاصل بنظر العقل
 في الضرورية والاكسبي وكان الضرورية الذي هو
 والاكسبي قسما من الاكسبي في العلم لا يكون التنافس
 ان يكون الضرورية في العلم لا يكون التنافس
 في التنافس في كونها في كونها في كونها
 في التنافس في كونها في كونها في كونها

يجب ان يطلق الاكسبي اعم من الاكسبي المتأخر بالاختيار ثم وجعله قسما من الاكسبي المتأخر لئلا يكون قسم الشيء
 لكنه لم يجعله كذلك فلم يقبل التنافس وكذا ان تقوله ليس شئ كيف لا يقبل التنافس فمما هو ان صاحب البداية
 انه قد جعل العلم بان الحاصل عظيم من حيث لا يفهم الحاصل بنظر العقل وقد اعترف المشتبه في كل شيء بل ان المقابلة يتوقف
 على الالتفات المقدورة بنصرة الطرفين المقدورة لا تنافي الا الضرورية الحاصل مما هي في الاكسبي بالاختيار قسم
 من الاكسبي وقد كان الضرورية قسما من الاكسبي فيكون قيم الشيء قسما منه فظهر التخييل التنافس فليس بعيدا عن
 كلام صاحب البداية الى جوابه الشرح في رفع تخيل التنافس في كل حال

جعل الكسبي ما عاين شئ الاكسبي ثم قسم مطلق الاكسبي
 الى ثلاثة قسم ما بسبب خاص اعني نظر العقل الى الضرورية
 والابتدائي الحاصل من القسم الاكسبي المبني في كونها
 بنظر العقل حاصلا بسبب ما شرف فتنافس ولو لم
 فيكون ان يكون بين القسم والاقسام عموم وجه فيكون
 نظر العقل اعم من وجه من السبب المبني والقسم هو الحاصل
 بالاعم فلا تنافس في وجهه على التقسيم الثاني منع الضرورية
 بالحدس في وجهه فيحتاج الى جعل قوله من غير غير
 لقوله فيكون الضرورية بمحذ الى اصل بدون فكل **قوله**
 حتى يرد به الاعتراض فيحتاج الى دفعه بان لا يتعلق
 بجهة مستغلا غرض صحيح ادر جوف العقل مثل
 والتجربة والوجود **قوله** الا ان تخصيصه في جهة بالذات
 مما لا وجه له قيل القصة هي هنا عن الشيء قال الشرح
 مع عند الناس اني عاين اي ثبت وجوابه انه فلا
 الا وفيه استدراك وانها بخلاف المقصود **قوله**
 فكانت ارادته كلمة كانت غير ضمنية هي هنا فاقبل **قوله**
 بما يعلم به الضان انه اشارة الى وجه التسمية وليس

فقد ظهر ان
 الضرورية
 في الضرورية

بما لا يفهم
 ليس الاكسبي
 مطلقا

ان القسم هو الاكسبي المتأخر من الاكسبي

ان القسم هو الاكسبي المتأخر من الاكسبي الذي هو من القسم
 حيث قال ان العلم نوعان وهذا العلم الحادث
 ط هو الحادث بالسبب الاكسبي
 الحاصل من الشيء في جميع اقسام العلم
 وهو قول صاحب البداية
 من نظر العقل نوعان اه

ان القسم هو الاكسبي المتأخر من الاكسبي
 حيث قال ان العلم نوعان وهذا العلم الحادث
 ط هو الحادث بالسبب الاكسبي
 الحاصل من الشيء في جميع اقسام العلم
 وهو قول صاحب البداية
 من نظر العقل نوعان اه

ان القسم هو الاكسبي المتأخر من الاكسبي
 حيث قال ان العلم نوعان وهذا العلم الحادث
 ط هو الحادث بالسبب الاكسبي
 الحاصل من الشيء في جميع اقسام العلم
 وهو قول صاحب البداية
 من نظر العقل نوعان اه

ان القسم هو الاكسبي المتأخر من الاكسبي
 حيث قال ان العلم نوعان وهذا العلم الحادث
 ط هو الحادث بالسبب الاكسبي
 الحاصل من الشيء في جميع اقسام العلم
 وهو قول صاحب البداية
 من نظر العقل نوعان اه

ان القسم هو الاكسبي المتأخر من الاكسبي
 حيث قال ان العلم نوعان وهذا العلم الحادث
 ط هو الحادث بالسبب الاكسبي
 الحاصل من الشيء في جميع اقسام العلم
 وهو قول صاحب البداية
 من نظر العقل نوعان اه

كما هو المشهور والأيام المسمى **الشيء** فقال عالم الأجسام
 انه اشرف الى ان المادى كوى الله من الاجناس ففر يدليس
 بعالم **الشيء** العالم والى ان العالم ام للقدرة المشتركة فيها
 فيطلق على كل منها وعلى كلهما لانها اسم لكل والا اصح جميع
قوله لكن بالنوع اه الشهور ان الصور النوعية العنصرية
 بالجوهر واحد وشفع النار مثلا لكنه بشكل بقاء صور
^{الى العناصر الاربع} **الشيء** الادبعية في لزجة المواليد العنصرية بالجوهر فكانت
 مأل إلى هذا او الى النوع الاضافي **قوله** ومعنى قيامه
 اى قيام العين او الممكن فنده بالاضافة احترازا عن قيام
 تعاريفه ثم لا يخفى ان التعريف بقصد على المركب من عين
 ولا عرض قائم بمكاسرهم والمضمر هو انه ليس بعين **قوله**
 هو جوهرى فوضع **قوله** اه الى ليس امر آخر بل عين وجوده في
 الموضع وقيامه به ليس بشئ لذي يصح ان يقال وجوده في
 نقا بالجميع والمكان ثبوت في نفسه غيرا مكان ثبوت لغيره فكيف
 يتم التوابع كذا في شرح المواقف **قوله** اعنى الطول والعرض
 والعقاه بمعنى الجعد العزوف او لا واثباتا **قوله** لا يستحق
 لتقاطع الابعاد اه **قوله** بان التقاطع يتم بمقايير باربعة باهنا

علاوة على ما تقدم ذكره من الأبعاد الثلاثة

[illegible]

20

لا انقطع ايضا فز ما
انك ولا كذا كذا انقطع ما
لا انقطع ايضا فز ما
انك ولا كذا كذا انقطع ما

[illegible]

21

فقد اذنت الامام
السيد الامام
القديم فيم و قد اذنت
اهل بيته و
المنع ساجد

فلا بد ان ليس كونها اول حكمه فان وليس كونها
لانه ليس يكون ثانياً

مختصر تنبيه الجبال الشارقة لانزاعها وانه سفسطة وجواب
 البرهان في المطالعة
 من الدليل من لزوم الدليل انتفاء اللازم على ان عدم
 الدليل في نفس الامر وعدمه عندك لا يفيد وعدم
 حضور الجبال الشارقة معلوم بالبداية لا بالادلة
 عليه قوله حدوث الاعراض اي حدوث سائر الاعراض
 فحدث البعض دليل وحدث الآخر لدول قوله

وَقَوْلُهُ الدَّالِيلُ أَنَّ الْحُرُودَ الدَّالِيلُ عَلَى جُودِهِ وَكُلُّ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ جُودُهُ يَجِبُ انْتِفَاؤُهُ وَعَلَامَةُ مُنْتَفِئِهِ انْتِفَاؤُهُ وَهُوَ جُودُهُ بِمَنْتَفِئِهِ وَجُودُهُ بِهِ الْمُلَاقِي سَهْلٌ

1

والتي لا يدل على نفسه فلا يكون مسببا ومطلوبا

والنفس الضالة الواهب عنه
الأنفس لا ينفك عن
ومقدروها يقال إن الحديث لو كان جائز
بما هو الحديث بالآلة والحدث لا يكون
للايساعده كلام الشافعي في الرد بالحديث
الحال

قال القائل
يا كرم الصفوة
للعالم مع الصفوة
يعتوان النبوكة
ير غير المدعي

قوله اذا لا يكون 2 من العالم يعني ان ذلك الشيء على تقدير كونه مبدا للعالم لا يكون من العالم الا لو كان 20 من العالم بل من العالم
وهو ان يكون من العالم وان لا يكون من العالم هذا خلف فليكن هذا التوجيه يكون قوله مع ان العالم لم يسمع ما يصلح
الى اشارة الى دليل آخر الى عدم كونه جازم الوجود من كمال
فلا يرد ان يقال ان الاشارة الى دليل بطلان التسلسل افتقار الدليل الافتقار الى دليل بقاء
والطريقة الثانية من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة
الاولى بطريق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

اد لا يكون من العالم فيلزم التناقض **قوله** وفيه من

هذا ما يقال الا في طريقة حدوث والثاني طريقة الامكان

وجه القرب **قوله** من غير افتقار الى ابطال التسلسل

اقامة دليل شتى بطلانه فالتمسك باحد ادلة بطلانه

افتقار الى ابطاله فلا يرد ان الافتقار غير الاصل ام

وفي قوله ابطال التسلسل دون بطلانه اشارة الى ما قلناه **قوله**

وليس كذلك لا يخفى عليك ان ثبت الواجب يستلزم وجود

العلة عن السلسلة سواء انقطع في قسم مقدما اخر

وهي ان يقال ذلك الخارج لا بد وان يكون علة لبعض

وذلك البعض طرف للسلسلة والا يلزم كون الواجب

مطلوبا ويضرب في خارجا فظهر امر الافتقار

بالعكس واعلم ان ذلك يمكن ان يستدل به الدليل على بطلان

الدور ايضا بان يقال مجموع التوقفين ممكن فاعلم ان نفسه

او جزمه وهو باطلان او خارج وهو البعض فينقطع

التوقف عنده فلا دور **قوله** ومن مشهور الادلة وهان

التطبيق الى هان السابق يبطل التسلسل في جانب العمل

فقط وهي لا يكون الا بحقيقة وهذا البرهان مع جاني

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

ابطال التسلسل

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

والمطلوب الجملة او المتعاقبة وبه يبطل عدم تناهي

النفوس الناطقة للمفارقة ايضا لانها متوقفة على

اضافة الى ائمة حدودها وما ذكره بعض الافاضل من

قد تحدث جملة منها في زمان واخرى اقل واكثر في اخر

وقد تحدث احاد منها في ائمة متوالية فلا ينطبق

بمجرد ثبوت احدى ايمان جوابه ان هذا غايب

تطبيق الفرد بالفرد وهو غير لازم بل يكفي انطبق

الاجزاء المترتبة ولو متفارقة اذ كل جملة توجد في زمان

واحد متناهية لتناهي الابدان الحادثة فيها التي

بشرط حدوث النفوس فيما دخل تحت الوجود اى في جملة

ولو متعاقبة فيجري في مثل الحركات العقلية فان

بانقطاع الوجود فان الذهن لا يقدر على ملاحظة

غير المتناهي تفصيلا لا مجتمعا ولا متعاقبا فينقطع في حد

ما بالمتن ولو سلم عدم الانقطاع فلا خير ايضا لان كل

يدخل تحت الوجود الذي متعاقبا لا الى حد يكون متنا

ديما ومفهومه لكان هذا الكلي بشكل النسبة الى عالم

الشامل فان مراقب الاعداد الغير المتناهية داخل

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

قوله لا يجوز ان يكون التسلسل لا بد من طرق الاشارة الى اعتبار الطريقة الثانية على ما تقدمت له من شرحه الواقف انما هو

وهو انما هو ان الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره
او الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره
او الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره

تحت علم الشامل فان مذهب مفصلة ونسبة الانبساط
بين الاثنين معلومة لهما كذا في المثال فان الامر اكثر
من الثانية لانه القدرة خاصة بالكل والعالم عامة تتعلق
بالمفصلة ايضا وذلك لان معنى لانت في عدم دفع
الوجود ولو ذهنا ولي للوجود من الاعداد والمعلومات والمقدرة
الاقدرة متشابهة وما يقال انها غير متشابهة معناه
عدم الانتماء الى حد لا موجد عليه وخلاصة انها لو كانت
باسمها كانت غير متشابهة **قوله** يعني ان صانع العالم
اشارة الى دفع توهم الاستدراك بشيء على ان الوجود
علم للغير الخفي وهو لا يكون الا واحدا وحاصله الدفع
ان المراد الوحدة في صفة وجود الوجود لا في الذات وهذا
التوهم مع دفعه آت في قوله تعالى هو الله احد قائل
قوله ولو لم يكن الهان اي صانعا قادرا على الكمال للامر احتمال
ان يكون هذا الواجب صانعا قادرا والامر خلافه **قوله**
في تقرير المنع ولا يمكن ان يصنف مفهوم واجب الوجود الا
على ذات واحدة محل تأمل الا ان يقال مراده الواجب على
الصنع والقدرة التامة او يقال التعطل وكذا **الاجابة** نقض
لأنه لا يكون التعطل وانما هي القدرة ايضا واجبا منه
كون الواجب وجبا لاختلاف

تحت انما انبسط الاعداد او المعلوم او المقدور او الوجود
فيها بالفضل هو لا يكون الا متشابهة بالفعل باعما في
نعم لثبات قروال

في خلافه وهو ان يكون الواجب الامر موجب بالذات
او هذا هو المراد بالتعطل وهو ان يكون
بصفتها على ذات واحدة على ان يكون مفهوم الواجب الوجود
صانعا على الذاتين على تقدير ان يكون هذا الواجب
واجبا والامر خلافه فيسب ولا يكون التعطل وانما هو
قوله على ان لا يكون التعطل وهو ان يكون مفهوم الواجب الوجود
من جهة اللطافة القادرة والدليل على نفي
الخاص لا يدل على تعدد العام قروال

فلا يكون

فلا يكون الواجب واجبا لكونه على هذا الواجب
في صفاته والفرق بين الواجب والصفة واجبا غير حاصل
وهنا محثان الاول النقص بالذات في تعلق الوجود
باعتبارها وجبنا من صفاته فاما ان يحصل من مقتضى
الذات والارادة وانما لا يمكن حصول احدهما في غير
او تحذف العلوية عن علته التامة بهذا الشأن في كل واحد
عدم القدرة بناء على الامتناع بالغير بغيره فانه تعالى
لا يقدر على عدم الصالح وجود علة التامة ولا ذلك
ان اداة افعال الالهية وجود شيئا مثلا فيحصل عدم
حصوله انما تفرض التعلقين معا وهو لا يمكن في صورة
النقص ولا يتم لكل ايضا ان يكون كل من التعلقين
بما يمكن ان يفرق **قوله** ان لا تضاد بين الالادتين اي
لا تضاد بين تعلقيهما بل التوافق بين المرادين ولم
يؤد بالتضاد معناه الاصطلاح في ذلك الضدين وجود
ان يحصل في محلي للاهية الخفية وايضا المانع من
من الاجتماع في محل لا يحصل التضاد فلا كما ينبغي في تقييد
قوله اماره الحروف والامكان اي يعلم ما لا يدرك بالافعال
في العام فلا ينبغي ان يكون التضاد في الامكان الاجتماعي محال
في العام فلا ينبغي ان يكون التضاد في الامكان الاجتماعي محال

لان اجزاء الذات
مقدم على تعلق
الارادة فلا يكون
مناخا فلا يكون
التعطل
يقولون ان تضاد
بين الالادتين
فلا بد ان يكون
بذلك التضاد
لأنه لا يكون
مناخا فلا يكون
التعطل

في العام فلا ينبغي ان يكون التضاد في الامكان الاجتماعي محال
في العام فلا ينبغي ان يكون التضاد في الامكان الاجتماعي محال
في العام فلا ينبغي ان يكون التضاد في الامكان الاجتماعي محال

فلا يكون الواجب واجبا لكونه على هذا الواجب
في صفاته والفرق بين الواجب والصفة واجبا غير حاصل
وهنا محثان الاول النقص بالذات في تعلق الوجود
باعتبارها وجبنا من صفاته فاما ان يحصل من مقتضى
الذات والارادة وانما لا يمكن حصول احدهما في غير

في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر
 في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر

هو نقص يستعمل عليه بما بالاجماع القطعي فان قلت
 عدم حصول المراد ان كان غير لازم ان يقول المصنف
 بعينه الله تعالى لقولهم بان طاعة القاطع مرادة الله تعالى
 قلت العجز تخلف المراد عن المخيطة القطعية التي
 قسري والمجاوز لا يقولون بالتخلف عنها واما المشية
 التخييفية فلا عجز في التخلف عنها مثل ان يقول
 اريد منك كذا ولا اجبر لك كذا وهو لا يستلزم انتفاء
 المصنوع لجواز ان يوجد باحد ما ابتدأ به والآخر
 الجواب مبني على ان الظاهر المتبادر عدم التكون بالفعل
 فحين قوله على انه يمكن ان لا يمتنع على الظاهر بل يفضل
 ونحس الملازمة على تقدير وانتفاء اللازم على آخر
 في تقدير قال في شرح المقاصد ان اريد بالفار عن التكون
 لتقديره ان يقال لو تعدد الآلة لم يتكون السماء والارض
 لان كونها اما مجموع القدرتين او كل منهما اوجدها
 وانما بطا اما القول فلا من شأن الآلة كمال القدرة
 واما الثاني فلا امتناع توارد العلتين المستغنيين
 واما الثالث فلانه ترجح بلا مرجح ويرد عليه ان الترتيب

بمعنى الشبهة اي المشية المقصودة حصولها بالمشية
 يعني ولا يجوز ان تشتت افعال وان تشتت
 لا تتصل كقولهم ان تشتت افعال وان تشتت
 لا تتصل كقولهم ان تشتت افعال وان تشتت
 لا تتصل كقولهم ان تشتت افعال وان تشتت
 لا تتصل كقولهم ان تشتت افعال وان تشتت

في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر
 في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر

في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر
 في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر

اما على تقدير التمام الفرض في يد من الملازمة لان
 وجودها لا يستلزم وقوع ذلك التقدير عقلاً ما
 على الاطلاق فيمكن اختيار الاول وكما لا القدرة
 في نفسها الا في فعلها بحسب الارادة على وجه
 للقدرة الاخرى مدخل كما في افعال الفناء عند الانتفاء
 وكذا يمكن اختيار الثالث بان يوجد احدى جملة الوجود
 بقدرة الاخر ويقتض بارادته تكوين الامور الخالصة
 ولا استحالة فيه والتحقيق في هذا المقام ان الله
 الآية الكريمة على نفي تعدد الصانع مطلقاً في حق
 اقناعه كلى الظاهر الآية تعدد الصانع مطلقاً
 المؤثر في السماء والارض حيث قال الله تعالى لو كان فيها
 الهة الا الله لفسدت انا في التكمي فيهما فالحق الا
 ان الملازمة قطعية ان التوارد يربط فثابتها اما على
 الاجتماع والتوزيع فيلزم انعدام الكل او البعض عند
 كون احداهما صانعاً لانه في علة تامة فيفسد العالم اجمع
 اي لا يوجد هذا الحسب كذا وبعضاً ويمكن ان يوجه
 الملازمة بحيث يكون قطعية على الاطلاق وهو ان يقال

في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر
 في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر
 في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر
 في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر

في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر
 في قولهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى قاطعاً بالامر والامر لا يمتنع ان يكون قاطعاً بالامر

لو تعدد الواجب لم يكن العالم ممكنا فضلا عن الوجود
والآلائي التامع المستلزم للامكان لا يمكن ان لا يكون
الامر من تعدد الامكان شي من الاشياء فاذا
فرض التعدد يلزم ان لا يمكن شي من الاشياء
مع لا يمكن التامع المستلزم للامكان ومنع انتفاء
اللازم ان اسد بالامكان لو اريد باللازم عدم القبول
بالامكان مع وجود العلة التامة لانه لا يمكن
فلا يبق الادلة فيلزم ان يكون كذا الانتفاء
الماضي مقرب كذا يعمل الثاني بالاول
والمقصود بنا تحق الانتفاء الاول بحسب الازمنة
بدليل تحق الانتفاء الثاني من غير لانه على
زمان الحولوسم الدلالة على تعين الماضي ليم المقصود
لان الحادث لا يكون القادر لكنه ليس مستقيم للقطع
بتغاير المفعولين قدما المتكلمين يردون بالترادف
التساوي قالوا تنصرف الايمان والاسلام في قيل
في الصدق او قالوا صواب التنصير في كل منهما
المتشابهة فكل من مسمو بالمعنى في كل منهما
مطروعا على حد قوله تخرج بان الواجب لذاته هو الله

لو كان الامر قطعية لا يجوز ان يقال يمكن ان لا يكون
وجوده من الاوقات مع وجود العلة التامة لان عدم
وجوده صانع لا يمكن التامع بان يرد على نفسه ما لا يحد
مع وجود علة التامة لا يمكن ان لا يوجد المصنوع
لكن الفناء والابدية هما المعنى مما لا يخفى
ما صدق كذا ليس مستقيم لانه لا يكون بالترادف
ونظروا ما قيل في الفقرة
وقد ابيس مستقيم ايضا تحققة عموم القديم كما اشار
في البديع في اطلاق البعض على التامع في التامع
فانهم

وصفاته يرد على ظاهره ان كل صفة محتاجة الى موضوعها
فكيف يكون واجبة لذاتها وبسببنا وبقولنا لا لا ينفك بالحدث
الاما يتطو ا ه هذا يدل على ان وجود الصفة المقعدة
لا يتعلق بايجاد شي وعده جهالة بئس وان قالوا
كل ما في القديم بالذات والصفة ليست كذلك
لم يصح حكمه بوجود الصفة باقية ببقاء نفسه
فكذلك الصفة واما الاعراض ببقاؤها لا بغيرها
عنهما حال حدوث كذا ان الذات مضاف الى الصفة
فكيف يكون نفس المضاف اليه فان ارادوا بكونه نفسا
الزيادة بحسب وجوده الخارج على ما هي في التكوين فلم
النسبة بهذا المعنى في الاعراض والاعراض على لا يلزم
تجدد ما قد بان محدث العالم على هذا النمط فيصنع ان
تصور الواجب بعنوان انه محدث البدع والمصنوع
والنظام الحكم بجعل الحكم بشيوت هذه الصفة بديهيها
فلا مرد ما يقال يحتمل ان محدثه بالوسط الحنا والقادر
بالاجاب واجابه بلا قصد لا يدل على العلم ولا على غيره
لان ذلك الوسط من جملة العالم فيكون حادثا فلا لا
متعلق بقوله فلا مرد ونظروا في اشارة الى الوسط الحنا في قوله كمال

الذي قد علم
فوقه
لا يمكن
في هذا هو الا
بالنفس في قوله
الاعراض في قوله
الشيء في قوله
في قوله

الامر لا يكون بالذات
والمقتضى
فوقه
لا يمكن
في هذا هو الا
بالنفس في قوله
الاعراض في قوله
الشيء في قوله
في قوله

لأن وجود صفة الذات يتعلق بايجاد ذاته
بطريق الاجاب
بعضها
لأن عدم احتياج صفات الذات في وجودها
لأن الصفة محتاجة في وجودها الى موضوعها
لأنه لا يمكن حكمه بانه محكوم بوجود الصفة
لأنه لا يمكن ان يكون الاعراض موجودا اذ لا

لأنه لا يمكن ان يكون الاعراض موجودا اذ لا
لأنه لا يمكن ان يكون الاعراض موجودا اذ لا
لأنه لا يمكن ان يكون الاعراض موجودا اذ لا
لأنه لا يمكن ان يكون الاعراض موجودا اذ لا

عن القديم
الادوات كالقدرة في قوله

فلا يصدر عن القديم بالاحتياج ولا يخفى انه اغراض العالم
 يقتصر على شيئا مائت وجوده من الممكنات ان اعتبرنا
 النمط البليغ والنظام الكلي لم يدخل في بيده تلك
 والآفة ان يستدل بحديث العالم على العدة
 والاغنياء وكل قادر عالم وحتى وظ كذا الشارح
 التبع والبعصر لكن في دلالة الاحداث على وجه
 عليهم تأمل **قوله** وهذا مبني على ان بقاء الشيء معنى زائد
 على وجوده وعلى ان هذا الزائد اذا موجود في نفسه
 يكون عرضا وهو ايضا كما في الاوصاف الباري
 ان تغير القيا بالغير بالبعث في التغير في مظهر
 في اوصاف الباري وقد يدف في ان التفسير القيا العرض
 لا المطلق القيا واوصافها ليست اعراضا ولذا
 حكموا ببقائها وعدم بقاء الشارح الاعراض **قوله**
 وان انتفاء الاجسام اه يذاريها على ان لا يلزم
 ان ما ذكره الشارح استدلالا في مقابلة الضرورية لان
 اصحابنا جعلوا بقاء الاجسام ضروريا وعدم
 بقاءها ليس عند العقل من عدم بقاء الاعراض

فلا يصدر عن القديم بالاحتياج ولا يخفى انه اغراض العالم
 يقتصر على شيئا مائت وجوده من الممكنات ان اعتبرنا
 النمط البليغ والنظام الكلي لم يدخل في بيده تلك
 والآفة ان يستدل بحديث العالم على العدة
 والاغنياء وكل قادر عالم وحتى وظ كذا الشارح
 التبع والبعصر لكن في دلالة الاحداث على وجه
 عليهم تأمل **قوله** وهذا مبني على ان بقاء الشيء معنى زائد
 على وجوده وعلى ان هذا الزائد اذا موجود في نفسه
 يكون عرضا وهو ايضا كما في الاوصاف الباري
 ان تغير القيا بالغير بالبعث في التغير في مظهر
 في اوصاف الباري وقد يدف في ان التفسير القيا العرض
 لا المطلق القيا واوصافها ليست اعراضا ولذا
 حكموا ببقائها وعدم بقاء الشارح الاعراض **قوله**
 وان انتفاء الاجسام اه يذاريها على ان لا يلزم
 ان ما ذكره الشارح استدلالا في مقابلة الضرورية لان
 اصحابنا جعلوا بقاء الاجسام ضروريا وعدم
 بقاءها ليس عند العقل من عدم بقاء الاعراض

فلا يصدر عن القديم بالاحتياج ولا يخفى انه اغراض العالم
 يقتصر على شيئا مائت وجوده من الممكنات ان اعتبرنا
 النمط البليغ والنظام الكلي لم يدخل في بيده تلك
 والآفة ان يستدل بحديث العالم على العدة
 والاغنياء وكل قادر عالم وحتى وظ كذا الشارح
 التبع والبعصر لكن في دلالة الاحداث على وجه
 عليهم تأمل **قوله** وهذا مبني على ان بقاء الشيء معنى زائد
 على وجوده وعلى ان هذا الزائد اذا موجود في نفسه
 يكون عرضا وهو ايضا كما في الاوصاف الباري
 ان تغير القيا بالغير بالبعث في التغير في مظهر
 في اوصاف الباري وقد يدف في ان التفسير القيا العرض
 لا المطلق القيا واوصافها ليست اعراضا ولذا
 حكموا ببقائها وعدم بقاء الشارح الاعراض **قوله**
 وان انتفاء الاجسام اه يذاريها على ان لا يلزم
 ان ما ذكره الشارح استدلالا في مقابلة الضرورية لان
 اصحابنا جعلوا بقاء الاجسام ضروريا وعدم
 بقاءها ليس عند العقل من عدم بقاء الاعراض

فلا يصدر عن القديم بالاحتياج ولا يخفى انه اغراض العالم
 يقتصر على شيئا مائت وجوده من الممكنات ان اعتبرنا
 النمط البليغ والنظام الكلي لم يدخل في بيده تلك
 والآفة ان يستدل بحديث العالم على العدة
 والاغنياء وكل قادر عالم وحتى وظ كذا الشارح
 التبع والبعصر لكن في دلالة الاحداث على وجه
 عليهم تأمل **قوله** وهذا مبني على ان بقاء الشيء معنى زائد
 على وجوده وعلى ان هذا الزائد اذا موجود في نفسه
 يكون عرضا وهو ايضا كما في الاوصاف الباري
 ان تغير القيا بالغير بالبعث في التغير في مظهر
 في اوصاف الباري وقد يدف في ان التفسير القيا العرض
 لا المطلق القيا واوصافها ليست اعراضا ولذا
 حكموا ببقائها وعدم بقاء الشارح الاعراض **قوله**
 وان انتفاء الاجسام اه يذاريها على ان لا يلزم
 ان ما ذكره الشارح استدلالا في مقابلة الضرورية لان
 اصحابنا جعلوا بقاء الاجسام ضروريا وعدم
 بقاءها ليس عند العقل من عدم بقاء الاعراض

فكما تراه في ايضا **قوله** والاداء بالماهية الممكنة فيلزم
 ان يكون ممكنا وان يزيد وجوده على ما يستلزم وجوده
 عين ذاته عندهم او في نظر القطع بتغير المقومات
 وايضا لان ان الاذن بالشيء اذن بمردف ولازم كيف
 لا وفيه كان ممكنا للنقص ولا يشك في عدم حصة الملا
 مثل خالق كل شيء بل هو خالق القوة والخصائص مع علم
 جواز اطلاق اللازم وقيل الطليق على تعامد
 يراد في الشك وليس لان الطيب هو العالم بالطيب
 والشك في ان يفيض الشفاء **قوله** وباعتبار انحلالها
 لكن يعتبر في القرى كون ما لا انحلال ما منه التركيب خلاف
 التبع لان مع ما هو من اي جنس هو وضع به
 السكاك وغيره وهذا المعنى هو الذي في عنده
 ثم انما معان اخر مثل السؤال في الحقيقة او الو
 ولا يستحق عرضا بذلك لكن مردان يقال المعنى المائت
 هو الجنس اللغوي لا المنطقي وهم يعدون البشر مثلا
 جنسا فلا يلزم التركيب والبعد عن كل امتداد
 له نوعان عند القائل بوجود الخلائق اما عند افلا

فلا يصدر عن القديم بالاحتياج ولا يخفى انه اغراض العالم
 يقتصر على شيئا مائت وجوده من الممكنات ان اعتبرنا
 النمط البليغ والنظام الكلي لم يدخل في بيده تلك
 والآفة ان يستدل بحديث العالم على العدة
 والاغنياء وكل قادر عالم وحتى وظ كذا الشارح
 التبع والبعصر لكن في دلالة الاحداث على وجه
 عليهم تأمل **قوله** وهذا مبني على ان بقاء الشيء معنى زائد
 على وجوده وعلى ان هذا الزائد اذا موجود في نفسه
 يكون عرضا وهو ايضا كما في الاوصاف الباري
 ان تغير القيا بالغير بالبعث في التغير في مظهر
 في اوصاف الباري وقد يدف في ان التفسير القيا العرض
 لا المطلق القيا واوصافها ليست اعراضا ولذا
 حكموا ببقائها وعدم بقاء الشارح الاعراض **قوله**
 وان انتفاء الاجسام اه يذاريها على ان لا يلزم
 ان ما ذكره الشارح استدلالا في مقابلة الضرورية لان
 اصحابنا جعلوا بقاء الاجسام ضروريا وعدم
 بقاءها ليس عند العقل من عدم بقاء الاعراض

فلا يصدر عن القديم بالاحتياج ولا يخفى انه اغراض العالم
 يقتصر على شيئا مائت وجوده من الممكنات ان اعتبرنا
 النمط البليغ والنظام الكلي لم يدخل في بيده تلك
 والآفة ان يستدل بحديث العالم على العدة
 والاغنياء وكل قادر عالم وحتى وظ كذا الشارح
 التبع والبعصر لكن في دلالة الاحداث على وجه
 عليهم تأمل **قوله** وهذا مبني على ان بقاء الشيء معنى زائد
 على وجوده وعلى ان هذا الزائد اذا موجود في نفسه
 يكون عرضا وهو ايضا كما في الاوصاف الباري
 ان تغير القيا بالغير بالبعث في التغير في مظهر
 في اوصاف الباري وقد يدف في ان التفسير القيا العرض
 لا المطلق القيا واوصافها ليست اعراضا ولذا
 حكموا ببقائها وعدم بقاء الشارح الاعراض **قوله**
 وان انتفاء الاجسام اه يذاريها على ان لا يلزم
 ان ما ذكره الشارح استدلالا في مقابلة الضرورية لان
 اصحابنا جعلوا بقاء الاجسام ضروريا وعدم
 بقاءها ليس عند العقل من عدم بقاء الاعراض

السطح فالنوع قد النوع الاول فقط وهذا
اي الامتداد وهو القائم بالجسم

المقاسية قوله فيلزم قدم الحين هذا مبني على وجوب
في بالفراء المنطوق في لزوم القدم

على جميع التقادير والأفلا يتصور زيادة الشيء على الباري

بين الغير المتناهي نعم يلزم الجزئ حكى الملا في

النسبة الى ما فوقها قوله اما ان ينصف بصلات

لاخواتها ولا يلزم من تعدد موصوفاتها تعدد الواجب

[illegible]

بسم التعلی وینکرون بوجود الفراخ المفقود
مره کمال

أَيُّهَا الَّذِي قَالَ إِنَّ الْبَارِيَّ فِي قِفَرِ الْأَنْبِيَاءِ

وان ایکن لافهار بطلان غیره

ولا يلزم ان يكونا متساويين

...ان ما تصفها الصفا
...ان يكون علما وقارا

ان يقال وصفه انما هو كمال
الصانع ويطلع من تعدد موهباته

وكل من يكون واجبا لانصاف ومن
تعد الواجب زللا فلا ضعف
الصفات يستأنم تعد الواجب
لا يلزم ان يكون عادلا
تعد الواجب زللا فلا ضعف
الصفات يستأنم تعد الواجب
لا يلزم ان يكون عادلا

بالنص من الظ مثل قوله كما تعرج الملائكة والروح اليه قوله

العروج الى موضع يقرب اليه تقابل الطاعة فيه ومعنى ال

قوله فلا يماثل بوجه من الوجوه اذ يفهم منه ان الاشتراك

الامور غير قابل للتعلم كالمشتبه الى الابد
 متعلق بالمشقة

فصوفا ما وهذا العلم يستمر قبل الوقوع وبعده

١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣

100

(continued)

اد قول صاحب
البدائع

اللايمان!!

فَوَيْلٌ لِلْعَالَمِينَ

تعلق القدر
بسماع

والله اعلم

الانفكاك يسرها سواء كان بحسب الوجود او بحسب
 الحين فلا ينقض بالجميعين القديسين كذا قبل لكن
 الا لئلا يفرغ من انقضاء فليست مل قوله والعدم
 على الاثر في كل ما كان عدم الانفكاك بحسب الحين
 ظاهر لم يتعرض له والا فعدم الانفكاك بحسب
 الوجود غير كاف كما عرفت قوله فعدمها عدم
 وجودها وجوده هذا تعبير عن القول بطريق
 المبالغة والافتخالف الوجوديين والعديين
 على ان الاستلزام بين العديين بط كما نذكره
 قوله بخلاف الصفا الحديثة فانهم قالوا بغير الصفا
 الحديثة للذات وهذا يظهر عدم صحة امتداد الوجود
 سابق لان زيدا قد يتصف في الدار بالصفا
 الحديثة قوله انتقض بالعالم مع الصانع قد عرفت
 ان المراد بالانفكاك ما يعي الانفكاك في الوجود والعدم
 وفي الحين فلا ينقض بالعالم مع الصانع اذ يجوز
 ان يتفك الصانع في الوجود والعالم في الحين لا يتفك
 عن الصانع نعم يرد الاشكال على من قال الغيران ماء

اللغة ماني الاريني زيد معون في الدار و...
الدار يا هو بعد افناء العالم والظاهر...
ان ابتلاك العالم الخير قبل الافناء...

...

مکان تخصیص

783

فهم صواباً أن الخلاص في الصفة اللازمة بل القدرية و
 لا يوجد الذات بدونها و مرادهم جواز انفكاك الذات
 عن الآخر بلا مانع أصلاً فلا يكون مجرد الامكان الذاتي
 لا يستقيم في الموضع المحل في العرض للفرق مع المحل
 للفرق لأن المتكلمين ليس بموجودين في الخارج فلا
 فلا يكونان غيرهم وعدم تصور هذا المحل **قوله**
 وكألة مع العلل وبه يظهر خلل قوله والعالم قد يتصور
 موجوداً أما التصور مع إضافة العلوية بطوراً

اعلیٰ محاکمہ دین الدنیا والاخرتہ
 بطریقہ اہل حق القایع و لا یتقدرون
 ان تصور العام مع اضافة الملویات
 من مال

في جزئية تسمى
 في الواحد مغيرة الى العشرة فلا يقتضي المغير
 للواحد من اجزاء من الواحد والاشارة الى
 العشرة يلزم مغيرة الشيء في نفسه
 في الوجود في الخارج عند
 الخاص

عنه في البياض سماء
في صور وجود طبائع الصفات المتعارفة

وبدونها غير مفيدة **والتغاير** حسب الفرق **يرد عليه**
 ان مجرد التغاير بحسب المفهوم غير كاف في الافادة بل لا
 من عدم اشتمال الموضوع على الجواب للقطع بعدم افادة
 قولنا الجواب ان الناطق كما سبق في اول الكتاب **قول**
 وان يكون المعشرة قد وقع في عامة النسخ ان المصدر
 يدل على النافية وانه تصحيف فاصل لا يمكن عطفه
 على ما سبق الا تمحل التعديل ويستقص ايضا باللازم
 فانه غير المألوم عند المعتزلة **قول** والباقي ما فيه
 كون الشيء من الشيء وعدم تحققه بدون لا يقتضي
 النسبية وبالجملة مغايرة الشيء بالشيء لا يقتضي مغايرة
 كل من اجزائه **قول** يتكشف العلوية عند تعلقها
 كان قديما او حادثا فان للعلم تعلقات قديمة غير متناهية
 بالفعل بالنسبة لللازليات والمجردات باعتبار انها مجردة
 وتعلقات حادثه متناهية بالذات بالنسبة للمجردات
 باعتبار وجودها الآن او قبل **قول** لتوضي في المقدور
 بجعلها على الوجود من الفاعل واما الوجود بالفعل
 اشئ التكوين عند الفاعلين به فمعلقا القدره كلها

بدونه سماع

اشارة الى كون التعلقات قديمة بالنسبة الى التكوينات عطف لا مطلقا بل على

تعلقات المصنف للقدره عنده سماع

فان الاصل ذكره ايضا على ان السباق يدل على انه كان في بعض النسخ في رد ذكره في مكان الظاهر

ان يقال لا يلزم في البنية الواحدة ان يكون بدونها فلو كانت الظاهر

ان يقال لا يلزم ان يكون المعشرة بدونها وانما يقال لا يلزم ان يكون المعشرة بدونها وانما يقال لا يلزم ان يكون المعشرة بدونها

فان المصنف على الوجوده ذهب الى ان التعلقات قديمة بالنسبة الى التكوينات عطف لا مطلقا بل على

قوله عندا خوي من النافين للتكوين فمقتضى القدره تعلقا تعلقا اذ لا يشرى عليه وبقوله ان
 المقدور لا يقع به بل على الفادر بين ايجاد وشره ونسبة هذا التعلق الى الضدين بل جميع التعلقات
 المتعددة على السؤال ولا يقع به شيء منها وتعالى آخر يشرى عليه وجود المقدور ويقع به ويعتبر عن هذا التعلق بالثبات
 والاياد والتكوين وهو حادث فمقتضى هذا التعلقات الاولى من النافين للتكوين فكلما التعلقات القدره الزمان
 سماع

قديمة واما ان فو للتكوين فتعلقاتها قديمة عند
 عند بعضهم بمقتضاها تعلقها في الالاب بوجود المقدور
 فيما لا يزال وحادثه عند آخرى **قول** معنى القدره
 فذكرنا للنسبة على التلويح او على الاطلاق على الدقيق
 العرف **قول** والسمع والبصر وهما صفتان غير العلم
 الاشاعرة واولهما غير علم بالعلم بالسموع والبصر
 من حيث التعلق على وجهه يكون سببا لاكتشاف التام
 وان كان له تعلق آخر واكتشاف آخر قبل حدوث السموع
 والبصر فالعلم نوعان من التعلق فلا يرد ان يقال العلم
 بالسموع حاصل قبل وجود السموع بخلاف السمع فلا
 فلا ينحصر الصفات في السموع يحدث لها تعلقات بال
 بالحوادث التعلق في القدره على مذهب من لا يقول
 بالتكوين كما مر **قول** ان توجب تخصيص احد المقدور
 عند تعلقه وعرض بانه ان تساوى نسبة الارادة
 الى التعللين فيحتاج الى تخصيص آخر وليس الا يلزم الاجمال
 لا يقال الارادة صفة من شأنها صفة الفعل والترك

في اطلاق الشئ من القدره من التعلقات

قوله من حيث التعلق المارث عند حدوث

قوله من حيث التعلق المارث عند حدوث

قوله من حيث التعلق المارث عند حدوث

الذي لا يلزم ان يكون المعشرة بدونها وانما يقال لا يلزم ان يكون المعشرة بدونها

الذي لا يلزم ان يكون المعشرة بدونها وانما يقال لا يلزم ان يكون المعشرة بدونها

الذي لا يلزم ان يكون المعشرة بدونها وانما يقال لا يلزم ان يكون المعشرة بدونها

قوله العلم في وجود تلك الصفة أي لا شك في وجود صفة من شأنها صحة الفعل والشرط الذي هو وجود صفة كذلك يلزم
الترجيح بلا مرجع وقد اجاب اصحابنا عن هذا بان العلم بهذا هو الترجيح بلا مرجع وهو ليس بحال فانه يجوز للعالم
ان يرجح احد المقدرين على الآخر بلا مرجع غير الارادة المخصصة فان هذا الترجيح هو شأن الارادة والحال هو الترجيح
بلا مرجع وهو ان يتخرج احد طرفي العلم بلا مرجع اي بلا مؤثر اصلا لكن هذا الحال ليس من كون الارادة
مع استواء نسبة بينهما في مفعولها

فيصح التخصيص مع استواء النسبة لانا نقول العلم

في وجود تلك الصفة لاستلزام الترجيح بلا مرجع
قوله وكون تعلف العلم تابعا للوقوع تحقيقه ان
ان العلم التصوي عام للوقوع وغيره فلا يكون
مرقيا والعلم التصديقي بالوقوع فرع الوقوع والوقوع
فرع الارادة المخصصة ويدفع قولكم انما
هو العلم الانفعالي لا الفعلي نعم يراد ان يقال يجوز ان يكون
المرجح في افعاله تعالى هو العلم بالمصلحة ولذلك فرع وقوع
في المصلحة في كل وجه **قوله** انه ليس بملكو ولا ان قلت
يلزم منه كون للماد مراد قلت هذا تفسير ارادة الوجوب
لجميع الارادة نعم يدعيه ان هذا المعنى لا يمتنع
لاحد الطرفين وهو ظوان اريد ان الفعل يصح في
الذات على هذا الوجه وهو معنى الارادة فهو قول
بالاجاب **قوله** ولو نشأ لوقع الملازمة غير مسلمة عندكم
لكن العلم على التحقيق **قوله** اذ قد عجز الان في علمه
قبل هذا انما يدل على مغايرة العلم اليقيني للعلم المطلق

ففيه التخصيص مع استواء النسبة لانا نقول العلم

اي من غير الارادة المخصصة فلا يكون العلم
التصديقي بالوقوع مخصصا ولا يعين
الارادة المخصصة لوجوب تقدم المخصص
فيها فلا يكون العلم المخصص سماعا

العلم المطلق انما يكون في افعال
الارادة المخصصة كما ان افعال العلم
الارادة المخصصة هي افعال العلم
الارادة المخصصة هي افعال العلم

قوله ليس بملكو ولا ان قلت
يلزم منه كون للماد مراد قلت هذا تفسير ارادة الوجوب
لجميع الارادة نعم يدعيه ان هذا المعنى لا يمتنع
لاحد الطرفين وهو ظوان اريد ان الفعل يصح في
الذات على هذا الوجه وهو معنى الارادة فهو قول
بالاجاب **قوله** ولو نشأ لوقع الملازمة غير مسلمة عندكم
لكن العلم على التحقيق **قوله** اذ قد عجز الان في علمه
قبل هذا انما يدل على مغايرة العلم اليقيني للعلم المطلق

قوله العلم على التحقيق
قوله اذ قد عجز الان في علمه
قوله قبل هذا انما يدل على مغايرة العلم اليقيني للعلم المطلق

قوله العلم في وجود تلك الصفة أي لا شك في وجود صفة من شأنها صحة الفعل والشرط الذي هو وجود صفة كذلك يلزم
الترجيح بلا مرجع وقد اجاب اصحابنا عن هذا بان العلم بهذا هو الترجيح بلا مرجع وهو ليس بحال فانه يجوز للعالم
ان يرجح احد المقدرين على الآخر بلا مرجع غير الارادة المخصصة فان هذا الترجيح هو شأن الارادة والحال هو الترجيح
بلا مرجع وهو ان يتخرج احد طرفي العلم بلا مرجع اي بلا مؤثر اصلا لكن هذا الحال ليس من كون الارادة
مع استواء نسبة بينهما في مفعولها

اذ كل عاقل تصدى للاختبار يحصل في ذمته صورة

ما اخبر به بالضرورة على انه لا يتم في شأنه تعالى
وقيل من الغالب على شاهد لا يفيد واعلم ان
هذا المقام مجاز اللفظ والذات تخطى بالبال هو
ان يقال المعنى الذي نجده من انفسنا لا يتغير
بتغير العبارات ومدلولها لان قولنا زيد
و زيد ثبت له القيا وانصف زيد بالقيا الى
غير ذلك بتغير عن معنى واحد والاشكال كجاء
ولاشك ان مدلول الالفاظ متغيرة فليس

الاطراف والنسبة البتة ولا يتجدد ذلك المخصص
عدم قصد الاختبار ثم انه قد يقصد فيجد ذلك
المعنى مع عدم علمه بوقوع النسبة فليس ذلك المعنى شيئا
من العلوم فتدبر والقد الموفق **قوله** يمكن امره فانه
يأمره ويبريد ان لا يفعل ليظهر عذره عنده
يلومه بضمير معترض عليه بان لا يلطف بهذه
الصورة كما لا ارادة فالموجود صيغة لا امر لا حقيقة

قوله العلم في وجود تلك الصفة
قوله الترجيح بلا مرجع
قوله العلم على التحقيق

قوله العلم في وجود تلك الصفة
قوله الترجيح بلا مرجع
قوله العلم على التحقيق

قوله العلم في وجود تلك الصفة
قوله الترجيح بلا مرجع
قوله العلم على التحقيق

قوله العلم في وجود تلك الصفة
قوله الترجيح بلا مرجع
قوله العلم على التحقيق

قوله العلم في وجود تلك الصفة
قوله الترجيح بلا مرجع
قوله العلم على التحقيق

واعترض

الفرق

ويعلم ان الله تعالى
هو اعلم الناس

في قول المصنف العزّان كلاماً القدوة
منهاج في خلاص النفس وروا الغفّاء

34

وحي الاله الكريم النوراني واجتبر وحيه
الكرامه ووثقها بالحقائق
يحي ان القديس متى حيث يورثه
مخلدنا المخلد في ايام
تصلي في علبه في
مخلص في علبه في
مخلص في علبه في

قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان
قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان
قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان

أي يفهم لغة انصافا لربنا بالاعراض
الخلقية تشاء الله عز ذلك من

بان المتحرك يعني ان قولهم يخالف قاعدة اللغة وقد ثبت
الكلام النفسي فلا ضرورة في العدل بقوله والالهي
انصافا للجلي ويدية القوة بحسب اللغة
الفاظ المنطوقه يرد عليه ان المتكلم لا يحقق
جواب المص والتفصيل انه لما تمسك المعتزلة بان القرآن
مكتوب ومحفوظ فيكون حادثا واجيب تارة
بان وصفه بالكتابة جائز من باب وصف المذلول
بصفة الدال واخرى بان الموصوف هو اللفظ وقد
يطلق القرآن بالاشراك او مجاز المشهور على اللفظ
ايضا ولا يلزم منه حدوث المعنى فتأمل **قوله** فخص بام
الحكيم وقال بعضهم فخص به كما سمع من جميع الجبريات
على خلاف المعتاد **قوله** انما هو باعتبار لالته قيل اعتبار
العلاقة لم يشتركون فيكون منقول لا مشترك ويكون اي
بما زاد المنقول عنه وهو بطله **قوله** ان النقل
الاول واعتبر العلاقة لا يقتضيه **قوله** باعتبار العلاقة
لا يقتضيه تاخر الوضع فيكون منقول لا وفيه ان انشا
عدم ترتيب الوضع في الكلامين تشكلا لا ضرورة في الترتيب
لفظ الكلام النفسي اللفظي سماع

أي اشارة الى الجواب الشارح جواب آخر
مطابق لجواب المص
تفهم ان الاسماء في قولهم القرآن محفوظ مكتوب
محفوظ هو اسناد جازي كقولهم انبت
عقب البقلة حيث استندوا لانيات الوجود
الى القواعد المختارة بحسب الحقيقة
وانما المسمى المعنى الاول كان اللفظ مشتركين
المعنيين لا منقولا اذ لو كان منقولا لا يلزم
بحسب المعنى الاول بهذا من كان
بالنسبة الى الكلام الحادث

بان يقال ليس لك الشخص عكس كلام الله حقيقة واللازم بطل والملازم منسوخ
ان كلام الله النوع القائم بذاته فيه انه اريد بصفة نفسه عنه فانه انما هو
لا يصدق معه كلام الله تعالى وهو النوع على ذلك الشخص فاللازم منسوخ
اللا يصدق عليه النوع في فوه وان اريد به صحة ان يقال ان ذلك الشخص
ليس من موضوع اللفظ كلام الله تعالى فاللازم منسوخ

قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان وهو قد ورد
عليه كلام الله ان كان اسما لذلك الشخص القائم بذاته
يلزم ان لا يكون ما قرأه كلامه متماثلا بل متماثلا وفيه نظر
للفظ بان ما يقرؤه كل واحد منا هو القرآن المنزل
على النبي نعم بل ساجوا نل وان كان اسما للنوع القائم
يلزم ان يكون اطلاقه على ذلك الشخص مخصصا
بما زاد في نفسه عنه حقيقة وان جعل من قبيل
خاصا والوضع عاما يلزم ان يوصف كلامه بالحدوث
ايضا حقيقة ولا غلص الا بان يجعل مشتركين النوع
وذلك الفرد لانه ليس بمترتب الاخر اذ في نفسه كل
بين قيا ملح ولس ونظايرهما لا فرق الا بترتيب الاخر
قوله فيفسر خارج المعلوم انما هو بالمعنى الاضافي
الى الصفة التي هي مبدء الاضافة كما في سائر العبد
فانما ياد الله على الاضافة والمبدء **قوله** متمنع قيا
لأنه اذا تعارضت عليه انه يجوز ان يقوم بالغير كما ذهب اليه
ابو الهذيل فان رد بما يحكي اتحاد الديلين وجوابه انه
مردود بانه صفة الشيء لا يقوم بغيره ولما كان

فيتمتع الشخص
قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان
قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان
قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان

قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان
قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان
قوله اسم للفظ والمعنى متماثلان

والفاعل لا يتصور له ان اراد سبق ذات الشيء على وجوده السابق الزمان في
ان يتصرف الباري تعالى في الاول بذات التكوين متلاهما كون ذات
المتكونين معبودة لم يتصرف بها الباري تعالى بعد ان كان
قوله ورد في ان ذوم وهو ان لا يتصور له ان يتصرف في ذاته
الوفاقي الاول في ذلك الاطلاق في الوجود

لم يتصرف له في اطلاق كل ما يقدر هو عليه في
ان ذوم الجواز الشرعي لم يتوقف على عدم الابهام ولا
والاذن وذوم الجواز العقلي مسلم ولا مانع عنه **قوله**
واما يتكون آخر فيلزم التمسك عليه منع مشهور

ان يكون تكوين التكوين عين التكوين وقد اشترنا المال
وعليه يمكن ان يقال نفس التكوين المتصرف به الباري
تعالى لا يتصلق بوجود نفسه والاحتمال في سبق ذات الشيء
على وجوده فاحفظه فانه ينفعك في مواضع شتى **قوله**

ومعنى هذه الادلة كما ان اراد ما عدا الدليل الثاني في
الامر على التعليل **قوله** ولا دليل على كونه صفة اخرى
ويخطر بالبال ان التكوين هو الذي نجده في الفاعل وبه يتبين

عن غير ما يرتبط بالفعل وان لم يوجد بعد هذا المعنى
يعم الموجب ايضا بل نقول هو موجود في الواجب بالذات
بالنسبة الى نفس الشيء والارادة فكيف لا يكون صفة اخرى

قوله والمكون حالت بحدوث التعلق الازلي بوجوده
في وقت مخصوص وهذا هو الانسب بالمتن **قوله** وما يقال
اي في جواب استدلال القائلين بحوث التكوين وحاصله

قوله ان كان التكوين موجودا في الواجب بالنسبة اليه ما كان موجودا بالنسبة اليه
لان من الموجودات فيه ايضا والاباح لا يتصور بل قدرة واذا كان في الواجب
بالنسبة اليه كما في القدرة متاخر عنه وقد عرفت انها متقدمة عنه
لا يخفى ان مثل هذا الكلام تفسير التكوين بالافعال والحوادث وجوابه ان
لا يفسر التكوين بالتفسير المذكور بالنظر الى العالم

فان يتصور له ان اراد سبق ذات الشيء على وجوده السابق الزمان في
ان يتصرف الباري تعالى في الاول بذات التكوين متلاهما كون ذات
المتكونين معبودة لم يتصرف بها الباري تعالى بعد ان كان
قوله ورد في ان ذوم وهو ان لا يتصور له ان يتصرف في ذاته
الوفاقي الاول في ذلك الاطلاق في الوجود
فان يتصور له ان اراد سبق ذات الشيء على وجوده السابق الزمان في
ان يتصرف الباري تعالى في الاول بذات التكوين متلاهما كون ذات
المتكونين معبودة لم يتصرف بها الباري تعالى بعد ان كان
قوله ورد في ان ذوم وهو ان لا يتصور له ان يتصرف في ذاته
الوفاقي الاول في ذلك الاطلاق في الوجود
فان يتصور له ان اراد سبق ذات الشيء على وجوده السابق الزمان في
ان يتصرف الباري تعالى في الاول بذات التكوين متلاهما كون ذات
المتكونين معبودة لم يتصرف بها الباري تعالى بعد ان كان
قوله ورد في ان ذوم وهو ان لا يتصور له ان يتصرف في ذاته
الوفاقي الاول في ذلك الاطلاق في الوجود

فيه بحث اذ لا يتصور له ان اراد سبق ذات الشيء على وجوده السابق الزمان في
ان يتصرف الباري تعالى في الاول بذات التكوين متلاهما كون ذات
المتكونين معبودة لم يتصرف بها الباري تعالى بعد ان كان
قوله ورد في ان ذوم وهو ان لا يتصور له ان يتصرف في ذاته
الوفاقي الاول في ذلك الاطلاق في الوجود

منع الملازمة في قوله فلو كان قدما لزم قدم المكونات
وقد يتوهم ان اعتراضه على قوله وان تعلق فاما ان
اهو حاصله ان التكوين قد يفيح اذا تعلق يستلزم حدوث

وليس بشي لشيوع نظائره توسيعا للاثر الا بمرى
انه في وجود العالم بين التعلق بالذات والصفات
وبين عدمه على انه يجوز ان يكون الجواب الى امية **قوله**

ومن يهتدي من ان المراد بالذات ما هو له بذاته
وبالتقديم خلافة **قوله** هو غير متقدم فاجعله بعضهم
الجواب وحمل على المصطلح وقال وهو غير لصحة

الانفكاك بينهما فلا يكون ايضا في كماله كالمصطلح
غير لا متعلق انفكاك عن المكون وليس
لان صحة الانفكاك في التكوين غير متقدمة لهم

وفي المكون موجودة في الاضافة ايضا على ان عدم
الغيرية لا يتكفي للزوم من جانب كالموضع محل
والصفة الحديثة مع الذات لان الفعل يغاير المفعول

قبل عليه التكوين ليس في الفعل بل في المفعول ولو سلم
ان يكون غير لا متعلق انفكاك ولو سلم كان غير
فان كان التكوين متعلقا بالذات والصفات
فان كان التكوين متعلقا بالذات والصفات
فان كان التكوين متعلقا بالذات والصفات

فان كان التكوين متعلقا بالذات والصفات
فان كان التكوين متعلقا بالذات والصفات
فان كان التكوين متعلقا بالذات والصفات
فان كان التكوين متعلقا بالذات والصفات
فان كان التكوين متعلقا بالذات والصفات

لا تذهبوا العامة الادلة على عدم الجواز
فلا تذهبوا الى الاذهان عن الجواز انما تذهبوا
بغيره

لا تشبهوا إقامة الأدلة على عدم الجواز
بأنواع الأدلة عن الجواز في المسائل
بغيرها

وذلك لأن الشرط والمانع من الأمور الخارجية هي متعلقان بالذات فلا يجرى فيه قبل جاز أن يكون متعلقاً بالذات
في المتعلق فيكون القوة والامتناع لذات الأمر خارج عنه وأنت غير بان هذا الاعتراض مندرج
بذلك التعلق في قول الجواز لا يكون متعلقاً بالحقيقة وما استبعد من الاعتراض الخ قره كمال

وذلك لأن الشرط والمانع من الأمور الخارجية هي متعلقان بالذات فلا يجرى فيه قبل جاز أن يكون متعلقاً بالذات
في المتعلق فيكون القوة والامتناع لذات الأمر خارج عنه وأنت غير بان هذا الاعتراض مندرج
بذلك التعلق في قول الجواز لا يكون متعلقاً بالذات وما استبعد من الاعتراض الخ قره كمال

م لا ان استمال فيه موصلا الى
مستعد غا الف لان من قطع ادا في شئ
الواقف من كمال

بنغيه اذ قد ورد التحدج بنفي الشريك واتخاذ الولد
بنغيه مان

قال في غايه المنصور راجع الى الحق
وقال الفصل الطالب فافهمه بشي

کتاب الفقه المصنف

صليها وأما القلب فيكفيه القصد والعلم عملة والحاصل أنه

المبشر في يعلم مع ان العالم بالعلم بعد التوبة والاتفاقي

ان يجعل هذا المصدر في المفعول الصلة تتعلق بالخلق

ثم يحمل الاضافه بمعنونه المقام على الاستغراق والافاق المعنوية
او اضافة العمل الى الضمير خطاب الجمع

ما الموصولة فمفعول مفعلة ووضعا وبالجملة مذكور في الخبرين

فَقُلْ اَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ وَكَذٰلِكَ يُدْعٰى بِالْحَمْلِ عَمَّا خَلَقَ

ويعتدون كون الخلق منا طالما اتفقوا في العبادة

ورود الآية السابقة في ذلك المقام **فله** بطرق عدة
 هي قوله تعالى **فله** على كذا على كذا

التكليف وعلى ان الحلف باسم اختيارى البتة والمال

والذم والثواب والعقاب فديق القبح والحمد والثناء

لو كان افعال العباد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن

[illegible]

باعتبار المحلية كالدرج الحسن والذم بالقبح وأيضا
التبني والعقاب فعل الله تعالى ونصف له فيما هو خالص

حقه فلا يستأل عن يمينه كما لا يستأل عن يمينه فلق

حقه فلا يسأل عن يسترهما مما لا يسأل عن لية فلق
الاخراق عقيب ساس الفاء **ولما** اشارة الى خطاب

الاحراق عقيب ما من النار ولما اشار الى خطاب
التكوير اي قوله تعالى اجري كن فان الله تعالى اجري عاده

فَمَا إِذَا ارَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَمْ يَكُنْ فَيَكُونُ **قَدْ** بِوَعْدِ عَارِءِ الْفُضْلِ

يُؤْتِيهِ قَوْلَ تَعَالَى فِي سَبْعِ سَمَوَاتٍ مِنْ مِزْجِ الْمَعْيَا الْفَعْلُ

يؤيدوه فلو تعاضوا بين سبع سموات وهي السموات العليا
وشرح المواقف قضاء الله عند الساعة هو ارادة

الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا ينزل فهو

من الصفات الذاتية لكن التفسير به هنا يؤدى الى

التكرار قوله والرضا اغناي يجب بالقضاء قيل عليه

لا معنى للرضا بصفة من صفات الذم بل المراد الرضا

مقتضى تلك الصفة وهو المقضي فالصواب ان يجب بان

باب الرضا بالكفر الام حيث ذاته بل حيث هو متصف

میس بکفر و انت خیر بان رضاء القلب بفعل الله

التي تليق بصفته ايضا على الاثر في صحة ثم الاثر ايضا

ما يستلزم الوضوء بالمتعلق من حيث هو متعلق

عليه السلام

يبدأ في نشرها الموافق

مؤلفه

—

باعتبار

قوله لا من حيث ذاته ولا من سائر الاشياء حيث ذاته كماله ليس ملازم من الرضا بقضائه تعالى كما هو كماله
بقضائه تعالى فالجوابين واحد واغما المغايرة بينهما في طريق التقدير والمكان طريق جوب الشارح مشتملا على الاصل
والمنشاء اختار في الجواب هذا الطريق سماع

لا من حيث ذاته ولا من سائر الاشياء كما يشهد به
القطر ولا كان الرضا الاول هو الاصل والمنشاء الثاني
اختار الشارح هذا الطريق في الجواب فتأمل قوله
مكي عن عمر بن عبيد قال قلت للمعتزلة ان الله تعالى اراد من
من العباد ان يطيعوا الله واطيعوا رسوله واطيعوا ائمة المسلمين
فلا نقص ولا مغلوية في عدم وقوع ذلك كماله
اذ اراد من القوم ان يدخلوا داره رغبة فلم يدخلوا
وليس شيء اذ عدم وقوع هذا المارد نوع نقص ومغلوقة
ولا اقل من الشناعة وقيل لا يفهم من الارادة الغير
الجبلة الا الرضا وهو مذهب اصل السنة وهو كماله
خال عن التحصيل اذ الرضا عندهم هو الادارة مطلقا
وعندنا هو الادارة مع ترك الاعتراض او نفس ذلك
الترك فانه امر قد يماحه تعلق الادارة وقد لا يجامعه
نعم تخلف المراد عن تعلق الادارة نقص عندنا فلا يجوز
في حقه تعلقه او للعباد افعال اختيارية اعلم ان المؤمن
في فعل العبد اما قدرة الله تعالى فقط بلا قدرة من العبد
اصلا وهو مذهب الجبرية او بلا تأثير لغيره وهو مذهب

اد عدم وقوع او عدم مراده فهو وقوع مواد
العباد نفس ومغلوية سماع

التي مراد المعتزلة من قولهم ان الله تعالى
اراد من العباد ان يطيعوا الله
فقط المراد من الرضا لا يكون نقصا ومغلوية
في حق الله الوافي بل احد
في اجابة المذموم وفي ايمان كما قولنا لا يعنى
ان فيه ترك التعرض مع انتفاء تعلق الادارة
بهم خلا للمعتزلة حيث قالوا ان الله تعالى
اراد من العباد ان يطيعوا الله تعالى

ولا كالبسمة بل هو عينه في المارد فيما هو جود
فقالوا لا قدرة للعباد اصلا ولا ما هو
قدرة الله تعالى قال احمد

وهو مذهب الاشعري او قدرة العبد بلا اختيار
وهو مذهب المعتزلة او بالايجاب ولعمري الخلف
وهو مذهب الفلاسفة والمروفي عن امام الحرمين ومجموع
القديتين على ان تؤثر في اصل الفعل وهو مذهب الاشعري
او على ان تؤثر في قدرة العبد في وصفه بان يجعل موصفا
بمثل كونه طاعة او معصية وهو مذهب القاضي والقاضي
بمسا ان لا للعبد فعلا يتنب الى قدرته سواء كانت حرة
المؤثر كما هو مذهب الاستاذ او مدارا محضا كما هو مذهب
الاشعري ويجب ان يعلم ان جميع افعال الحيوانات على هذا
التفصيل من الذاهب الا ان بعض الادلة لا يجرى الا في
في المكلف فلذلك خصوا العباد بالذم لما في تكليفه
تكليفه لبطان تكليف الجماد بالضرورة واما قوله ولا ترتب
استحقاق الثواب فيه نظر من ذكره وقدمه ايضا على
الجبرية بعدم فائدة التكليف ولا يرد هذا على الاشعري
لجواز ان يكون داعيا لا اختيارا **الفصل قوله** فان قيل
بعد تجميع علم الله تعالى وادارته هذا بيان الجبر وعدم الكلي
بالنسبة الى كل مكي وكما سبق من قوله فان قيل فيكون
الحافز محمودا به بيان النسبة الى الوجودات فقط وقد

وهو مذهب المعتزلة او بالايجاب ولعمري الخلف
وهو مذهب الفلاسفة والمروفي عن امام الحرمين ومجموع
القديتين على ان تؤثر في اصل الفعل وهو مذهب الاشعري
او على ان تؤثر في قدرة العبد في وصفه بان يجعل موصفا
بمثل كونه طاعة او معصية وهو مذهب القاضي والقاضي
بمسا ان لا للعبد فعلا يتنب الى قدرته سواء كانت حرة
المؤثر كما هو مذهب الاستاذ او مدارا محضا كما هو مذهب
الاشعري ويجب ان يعلم ان جميع افعال الحيوانات على هذا
التفصيل من الذاهب الا ان بعض الادلة لا يجرى الا في
في المكلف فلذلك خصوا العباد بالذم لما في تكليفه
تكليفه لبطان تكليف الجماد بالضرورة واما قوله ولا ترتب
استحقاق الثواب فيه نظر من ذكره وقدمه ايضا على
الجبرية بعدم فائدة التكليف ولا يرد هذا على الاشعري
لجواز ان يكون داعيا لا اختيارا **الفصل قوله** فان قيل
بعد تجميع علم الله تعالى وادارته هذا بيان الجبر وعدم الكلي
بالنسبة الى كل مكي وكما سبق من قوله فان قيل فيكون
الحافز محمودا به بيان النسبة الى الوجودات فقط وقد

اما ان يتعلق بالعباد كما افعله الاشعري لا على
اختياره مع الوجوب او وجود الفعل او على قولنا ان
وعدم قدرة العبد على اختياره فيكون العبد في فعله
على افعاله

قال الاستاذ ابو جعفر
ان يسلطوا على افعالهم
فان القاضي ابو بكر الباقلائي
على ان يتعلق قدرة العبد
وقدرة العبد بصفته اعني
او معصية كما لم يتعلق
فان ذات الحكم واقعة
وتأثيره كونه طاعة على الاول
على الثاني بقدرة العبد وتأثيره
بمسا ان لا للعبد فعلا يتنب
والمعلم ارادوا بالعباد جميع
كما ارادوا من بني آدم نوع
في قبيل ذمهم الى ان يردوا
كالاية التكليف من ان يردوا
فقط التكليف له كما فيما هو خالص
فقط التكليف له كما فيما هو خالص
فقط التكليف له كما فيما هو خالص
فقط التكليف له كما فيما هو خالص

فان قيل فيكون العبد في فعله
على افعاله

والعلم بالعدم في حقه تعالى لا علم الله
بالعدم في حقه تعالى لا علم الله
بالعدم في حقه تعالى لا علم الله
بالعدم في حقه تعالى لا علم الله

وقد فصل في السؤال والجواب
قوله يجب والواجب والاختيار
عن ارادته وبذلك الحال في الامتناع وانت خبر بان
الاغلام الذاتية ليست بالارادة لان اشئ الارادة

حدث فتمم الارادة محل تحت ولا يمنع لانها على الوجود
وعدم العلم على عدم العلم من الوجود لا يجوز في العلم في الارادة
في غير فعل انفسه بل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

فكون فعل الاختيار واحدا في منع هذه المقدرة ايضا لان
العلم تابع للعلم فلا مدخل للعلم في وجود الفعل ولسن المقدرة
والاختيار وكذلك الارادة اذا فرغت عن علمها باختيار

من العبد للفعل فاما في تحقق للاختيار فلا يكون فعل
العبد كحركة الجراد وهو المقصود هنا واما ان ذلك الاختيار
ليس من العبد لانه لا يوجد شيئا فيكون من الله فيلزم الجبر

فلم ان يقولوا الاختيار مع الارادة فيمنع فانه ان
يكون من الطرفين بلا داع ومخرج تكون الاختيار في كون
الجبر ان سبب ارادته تعالى ذاتها بالانحياز في كون

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار
قوله والواجب والاختيار

[illegible]

قوله لا شك الاصل اي هذا امرائه بما عهد به
اذ القدرة الحادثة المقارنة هي ما عرفت
الشرائط لم يجز ان يسبق ما عرفت
القدرة القديمة وغير المقارنة غير ما عرفت
2 تعميم التفسير فانهم

قوله وفيه عت لا يخفى عليك ان مال السائل انما تكليف جمع التفتين
وهو التصديق والتكذيب وحاصل البحث دفع لقوله وان كان ما وجد
في نفسه خلاف مستحيل اه وهو لا يسمى ولا يفتي من جوع والحق في جواب
منع تكليفه بالجمع يسرها الجواز ان يكون الاختلاف في حكم على الفرضين على ما ثبت
اختيار الفرض على الايمان الاجمال من علم الله تعالى فافهم ب

بالموت الاول فضلا عن الجواز وفيه بحث لا بد من ان
ان لا يخلق الله تعالى العلم بالعلم فلا يجد في نفسه خلافه
ثم هو خلاف العادة فيكون في المرتبة الوسطى والذي
مادة الشبهة هو ان المانع ان عاينه مخصوص انه لا يتوهم
وانما يكف به اذا وصل ذلك للخصوص وهو يوم واقفا قبل
فالواجب هو الايمان الاجمال الايمان هو التصديق
اجمالا وتفصيلا فيما علم تفصيلا ولا استحقاق الايمان
الاجمالي ويجوز ايضا بانه يجوز ان يكون الايمان في حق
هو التصديق بما عداه ولا يخفى بعده اذ فيه اختلاف
بحسب الاشخاص **قوله** وتقرر ان لو كان جائزا اه
لوقع هذا التقدير من ان لا يجوز تكليف امثال الاله
بالايمان اخبر الله عنهم بانهم لا يؤمنون مع انجلو
بل واقع **قوله** فلا تحالة التثنية ليس قاعا على القدرة
مع اننا نعلم بالضرورة الوحدانية ان حالها بالنسبة الى
الى المتولدات فيمكن حملها بالنسبة الى المتولدات
في غيرنا كالتب في جميع المتولدات **قوله** ولهذا لا يتكلى العبد
بوعليه ان عدم تمكن العبد قبل وجود مباشرة السبب

قوله ان لا يجوز له ان يدل المعترضة خلافه وتكون
الذي وتقرر ان بانه يمتنع ان يكون تكليف
منه لانه لو وقع التكليف لكان التكليف
فلا يكون دليلهم بجمع مقدماته مع
جواب عما يقال ان الدليل لا يدل على الاصح
لكن الذي لا يمتنع عليه والادلة بحسب الفرضين
النظر في المتولدات ما هو قائم على القدرة كما لو
ليختص بالحيثية ولم يدركها الشايع
فرودها قل

قوله لا يجوز له ان يدل المعترضة خلافه وتكون
الذي وتقرر ان بانه يمتنع ان يكون تكليف
منه لانه لو وقع التكليف لكان التكليف
فلا يكون دليلهم بجمع مقدماته مع
جواب عما يقال ان الدليل لا يدل على الاصح
لكن الذي لا يمتنع عليه والادلة بحسب الفرضين
النظر في المتولدات ما هو قائم على القدرة كما لو
ليختص بالحيثية ولم يدركها الشايع
فرودها قل

قوله غير قطع بامتداد اه اذ على تقدير عدم القتل لا قطع بوجود الاجل وعدمه فلا قطع بالموثوق بالحيثية
وزعم ابو الهذيل انه لو لم يقتل مات الميت في ذلك الوقت وتمسك بانه لم يموت لمكان
لغائل قاطع لاجل قدرة الله تعالى في غير الامر عليه وهو وجوب ان عدم القتل لا يتصور
على تقدير علم الله بانه لا يقتل وح لا يثبت لزوم المانع كذا في شرح المقاصد

منوع وبعده لا ينافي كونه مكتسبا بواسطة السبب
تماما ان صرف اللدانة والقدرة الى فعل البشرية يوجب
التمكن من تركه اي الوقت المقدرة ولو لم يقتل لكان
ان يموت في ذلك الوقت واليه موت في غير قطع بامتداد
ولا بالموثوق بالقتل **قوله** وقد قطع عليه لاجل ان
فانه لو لم يقتل لكان في امده هو اجل الذي علم الله تعالى
موته فيه ولا يقتل ثم يقطع بامتداد العولاه
السناع ان المراد بالاجل المضاف زمان يبطل فيه الحياة
قطعا في تقدمه ولا تأخر فلهل تحقق ذلك في القبول
ام للعلوم في حقيقة انه ان قبل ما وان لم يقتل فميت الى
وقت هو اجله كذا في شرح المقاصد **قوله** ما اذا جازا جازهم
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون اه ان قلت لا
يتصور الاستقدام عند حيته فلا فائدة في نفيته قوله
لا يستقدمون عطف على الجملة الشرطية لا الجوابية
بالشرط **قوله** واجبت المعترضة قالوا المشكلة بديهة والكل
في معرض الانحياز بينه وبينها فقلو في صورة الحق
استمعين لفظة الحق له **قوله** والجواب عن الاول انه يرد عليه

قوله ان لا يجوز له ان يدل المعترضة خلافه وتكون
الذي وتقرر ان بانه يمتنع ان يكون تكليف
منه لانه لو وقع التكليف لكان التكليف
فلا يكون دليلهم بجمع مقدماته مع
جواب عما يقال ان الدليل لا يدل على الاصح
لكن الذي لا يمتنع عليه والادلة بحسب الفرضين
النظر في المتولدات ما هو قائم على القدرة كما لو
ليختص بالحيثية ولم يدركها الشايع
فرودها قل

قوله وفيه عت لا يخفى عليك ان مال السائل انما تكليف جمع التفتين
وهو التصديق والتكذيب وحاصل البحث دفع لقوله وان كان ما وجد
في نفسه خلاف مستحيل اه وهو لا يسمى ولا يفتي من جوع والحق في جواب
منع تكليفه بالجمع يسرها الجواز ان يكون الاختلاف في حكم على الفرضين على ما ثبت
اختيار الفرض على الايمان الاجمال من علم الله تعالى فافهم ب

وذلك لان الاستدلال خلق حاصل من ان طلب الاستدلال كان طلبا
لحصول الحاصل وانما بطرقة واحدة وانما ان يقول ان الاستدلال هو طلب
على الاستدلال والثابت عليه ان ذلك في كذا المعاني واما طلب الدوام والثبات
على ان الطريق فهو دوام التكليف غير مقول فضلا على طلب دوام
فان اكثر الناس يسمون ونون ويتكلمون في الافعال المكلف بها تكليف
بمطلوب التكليف والدوام عند ذلك التكليف هو كمال
والحاصل ان امثاله كذا عندنا راجعة الى خلق
الاعمال والاستدلال والكفر والضلالة بناء
على حمل الفاعل على ما فيها من الحقيقة
وبناء ايضا على ما فيها من ان كماله هو الخلق
وهو خلافا للمبتدئ بناء على اصله الخلق
انما هو خلق فيهم السرى والضلالة
لما يصح منه المدح والثواب والذم والعقاب
فلهذا الهدي والضلالة ونحوها على خلاف
الظاهر المتبادر وقد عرفت بطلان ذلك
فقال المذكور في الجملة البتة وحي
الشارع والمشهد بين القوم هو معناه اللغوي
او العرفي فلا منافاة **قوله** والاما خلق الخافه ان الاصل
عدم خلقه فاما ان يثبت او لا يثبت فليس التكليف **قوله**
بل الاصل في الوجود والتكليف والتعريض للتعلم **قوله**
فان لم يفعل ذلك لم يتأخر فلا بد وان اعتبر جانب علم
الذي هو على ما في صدر الكتاب فالامر **قوله** ولا يمكن له
فانهم قالوا ترك الاصل في المقدور الغير المتأخر **قوله**
فلزم العمل ونحوه جعل يتعلق قد رتب الله تعالى
متجيلا ابدا ولا منتهى في مثل الفعل ولا مع لطلبه
علم الا لا يخفى لا يقال الاب التفتق يستوجب للمنة
على ولادة في شفقة شرعا وعقلا مع انه لا اختيار له
في ذلك الصقيل لكونه مفودا للواجب
قوله ومنه لطلبه علم الا لا يخفى ان هذا متعلق بقوله
فان قيل المنة مذمومة شرعا وخلافها مذكورة في كتابنا
فان الله تعالى يقول ولا يظلم احد فاما الذي في كتابنا
فان الله تعالى يقول ولا يظلم احد فاما الذي في كتابنا

في شفقة لا نقول لا منتهى في شفقة العبدية بل في
افعال الاختيارية المتبعة عنها **قوله** وحيث **قوله**
وجوابه ان من جابلكاه حاصلا ان الاصل في الاستدلال
احد بل هو محض حق الله تعالى وقد ثبت انه لا يترك
حكيم علم فتركه لا يخل بالحكمة المستترة فلا يجب عليه
رعايته قبل علمه المستترة يجوز ترك الاصل في الاقتض
الحكمة قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى ولا تفر لهم
انت العزيز الحكيم ان تغفر لهم فليس ذلك خارجا عن حكمك
وجوابه انه لا دلالة في كلامه على عدم المغفرة اصل
اصلي ويجوز ان يكون وجوبه لاستيجاب الكفر العقاب عما
هو المذموم عنده ولم يرد ذلك في كلامه ان الاصل في ذلك التقدير
الحال هو المغفرة ولو سلم فالجواب على تقدير المحال لا بناء على
ولو سلم الجبرور وهو ما يشهد بان ترك ما فيه
الحكمة بخل او سوء او جهل فيجب عليه رعايتها والذهب ان لا واجب
عليه اصلا اللهم الا ان يقال المراد في الوجوب في الخصوص **قوله**
ثم ليت شري قبل معناه اقتضاء الحكمة في القدرة على ترك
و هذا في الوجوبين الذين ابطروا وجراهم جعلوا الاخلا
للموجوبين فلا يفسد نظامهم ما يدل على انهم ليسوا
بالواجب على ترك ما فيه الحكمة مع عدم الحكم فيهم
فان قيل المنة مذمومة شرعا وخلافها مذكورة في كتابنا
فان الله تعالى يقول ولا يظلم احد فاما الذي في كتابنا
فان الله تعالى يقول ولا يظلم احد فاما الذي في كتابنا

في العقل فلهذا
 انما قيل ان
 الصادق في الامور المتشقة لم يكن ثابتا في خبر الصادق هو
 الصادق في الامور المتشقة لم يكن ثابتا في خبر الصادق هو

على انبأ الصانع
 في البقعة ولها موقوفان
 في العقل فوه كلا
 انما قيل في ان في الاش
 الصادق في الامور المنسقة لم يكن
 الصادق في الامور المنسقة لم يكن
 الصادق في الامور المنسقة لم يكن

لا عادة يغيب قس
 لوحي ان يقال ان اعيد قس
 لا عادة يغيب قس
 لوحي ان يقال ان اعيد قس
 لا عادة يغيب قس

بحسب الاوقات الى ان يكون المحدث قد مضى
فوجود الشخص فلا يمكن بقاء الشخص بدون الشخص
المحدث فلا يكون وقت الحدوث متخفا مغيبا
عدم اعادة وقت الحدوث عدم اعادة العدم
خبر ان وجوده هو الوجود بعينه
المغيب فان الالف فلا يشك في ان

من يخذو حذوهم اقول معناه من ذهب مذنب وملك مسكهم كانه منهم عذر

قوله تعالى فان هذا لافقار لا يرد على قوله لا يحتمل الاباحة هو كلام الله السنة لكي يجوز ان يكون عدم احتمال الاباحة
 امر عادي فيكون الاباحة منافية للحكمة بدو لا لزوم الصحيح العقلي فلا يرد ان قوله بالقيح العقلي اه قرره
 هذه الآية وحج قوله تعالى ومن يعص الله ويطاعه فان له اجره وجزاه من قبله من الجنة من غير حساب
 خلافا فيها وقوله تعالى ان الجار النقي حميم هذه الآية على تقدير عمومها على ما عايناه في الواقع دون الوجوب
 لكن المعترلة تنسكوا بها في الواقع قصد في الوجهين ضمنا وقد عرفت حاله في
 قوله تعالى فان هذا لافقار لا يرد على قوله لا يحتمل الاباحة هو كلام الله السنة لكي يجوز ان يكون عدم احتمال الاباحة

وَيَقْبَحُ الْحَسَنُ عَلَى أَنَّهُ مَجْمُوعٌ أَن يَكُونَ عَدَمُ احْتِمَالِ الْإِلَهَاءِ
 لِمُخَالَفَتِهَا الْعِلْمَ نَعْمُ بِرَدِّهَا لِمَنْعِ كَوْنِ التَّفَرُّقِ قَضِيَّةً
 الْحِكْمَةُ لِحَوَادِثِ كَوْنِ عَدَمِ التَّفَرُّقِ مُتَضَمِّنًا بِحِكْمَةٍ خَفِيَّةٍ

[illegible]

والاحاديث فيعرض بانها لا يصح التخصيص بالكليات
والاعتقالات تخصصونها قد يظن ان الضمير للابان
فقد نقل في تعليقه الاعتقالات فقصو الانوار

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عندهم ولا يظهرون شفيعاً فائدة وقد لا يشع حبصاً بالشفاعة
 الصفا في عامة الصحبة الضمير المغفرة ولم ايقولوا
 انهم لا يعتدرون بغيرهم في الصفات الصغار عندهم فينصفه التعلق بالمشية
 كنهه في هذه الآية خصوصاً الصفا في معاني الاله
 في الايعاء في

ولا تمحوم مغفرة الصفات اذا لا يجب مرة صغيرة غير
بل يغفرها ان شاء **خ** لا تأيد على الوقوع اغا استظهر
ذكره بهنارة المتكلم بهذه الايات الوجه ايضا

بما بين أدلة الوعيد التي تمسك بها المعتزلة على عدم المغفرة مع الكبيرة
والغير المقرونة بالتوبة وأدلة العفو التي تمسكها أهل السنة على المغفرة مع هذه الكبيرة
وسلب النسي فيهما لأن الأولى وأردة في الكبيرة والثانية في الصغيرة فيكون المغف
في هذه الآية على هذا التخصيص ونعطف هذه الكليات في الصفات ولا تشاء ولا يرد الاعتراض
على الآية عازم المعتزلة في التخصيص كما يشاءون فافهم

والمعجب

وفيه جواب ان لعل هذا الجواب ما ذكره في شرح المقاصد من ان الغلب بالاحباط وطلو بطلان استحقاق الثواب بالمعصية
 فاسد فكيف ترك عقابهم بالتأخر خلفا من موالم يكن ترك ثوابهم بائنة كذلك مع انهم داخلون في عقاب
 الوعد بالشواب ودخول اللغة على ما مر في قول احمد
 فلا يشك في ان الاول وهو عدم الجزم بوقوع العقاب اعني جواز المغفرة اي دون الزمان الثاني ولا يخفى ان قوله
 ويغفر ما دون ذلك من بشاء يغفر منه انه لا يغفر ما دون الشك فيكون البعض معايبا للبعض
 فيكون العصية معايبا عليه فيكون في وقت من الاوقات جواز العقاب على العصية
 فيكون العبد في ذلك الوقت ناقصا في ثوابه او عاصيا

والجواب هو ما قلناه وقد اشرت التوضيح في قوله **و** ومنهم بعضهم
ان المختلف هذا هو مذاهب الاشاعرة ومن يحدو حذوهم فيه
الذي ينطبق
جواب آخر **له** هو تبديل القول بالكذب منتف بالاباح

وَأَقُولُ لِمَنْ رَدَّهُ أَنَّ الْكَرِيمَ إِذَا أَخْبَرَ بِالْوَعْدِ فَالْإِبْقَاءُ
بِشَأْنِهِ أَلَيْسَ إِخْبَارُهُ عَلَى الْمَشِيئَةِ وَأَنْ لَمْ يَصِرْ بِذَلِكَ
الْوَعْدِ فَلَا كَذِبَ وَلَا تَبْدِيلَ **قَوْلِهِ** وَمَجُوزُ الْعَقْدِ عَلَى الصِّغَرِ

اي من غير قطع بالوقوع وعدمه لعدم قيام الدليل وما ذكره
 الشارح من الادلة فلا تثبت الجزاء الاول من الدعوى ان
 واجب بان الكبيرة المطلقة هي الكفر حاصله

ان التفسير بقيد بالمشية فلا قطع بالوقوع اذا المراد بالبيان
انواع الكفر وانها صحيحة ومفردة ما عدا الكفر غير متعينة بالاشياء
ولو لم يحى الكلمة على الكلمة لانه التفسير بلا دليل والتعليق

بالاجتناب بلا فائدة لا يجرى مخففة الصغار **قوله** والشفاعة اي المقبولة ثابتة لا يقال من تلك المكونة

يا حي يا قيوم ان اسئلك باسمك يا حي يا قيوم
 اهل الكيا بطريق الاولي الانا نقول لانهم الملازمة
 لان جزء الذي لا يستلزم ان يكون جزءا لعل الله

[illegible]

الشفاعة فلا يكون من تلك المكره و هو ما دام الشفاعة
 حراما لا يكون من تلك المكره و هو ما دام الشفاعة
 حراما لا يكون من تلك المكره و هو ما دام الشفاعة

الحاصل ان ما نحن بصدده ليس كتابا
بل هو مادة الكتاب وهو الاصول منها

الشفا عة شفيح لم يقبل منها فلعلمها يقبل بطريق
 آخر **قوله** بعد تسليم دلالتها على العموم في الاشتغال من غير
 بشرط منع الدلالة على عموم الاشتغال واعتراضه عليه
 بأن النفس لكونها في سياق النفي عامة والضمير راجع إليها
 فيعم أيضا ويمكن أن يجب بانه لا ضرورة في رجوع الضمير
 إليها من حيث عمومها فإن التكرار المنفية خاصة **الوضع**
 وعموما على ضرورة ذلك فإذا قلت لأرجل في الدلالة أنها على
 على السطح نعم لو قبل الضمير التكرار فتوقع في سياق النفي كذا

[illegible]

قوله ولا صغيرة المحنت غير مفيد الا يجوز ان الحفظ بالنسبة الى صغيرة غير المحنت غير
من عدم قولهم يتحقق العذاب بانساب الصغيرة اصلا لا يخفى عليك ان تحفصه
تكون الكبيرة بالذکر لا وجب له 2 والحق ان مراد الثالث من تنبيه قولهم بيتا
الثاني وصاحب الصغيرة المحنت الكبيرة لا ابطال قولهم رؤسا

قوله معنى الدوام اي بمعنى استمرار الازمنة فالكثرة الطويل معنى عام يشق ول خلود الكفار والامعان ضل لا ينفق
على معنى الدوام لانه الظاهر المتبادر من لفظ الطول وبتقوا ايضا خلود اهل الكلبا ولكن كان لا معارض فيحمل على
على الكثرة الطويل بدوت الدوام فمر كمال
اي خلود الكفار معنى الدوام كان معى ضربات الدين بحيث لا يحتاج الى النظر والبيان اصله قـ

الطويل لكن خلود الكفار معنى الدوام بالاجماع بل هو عام
من ضربات الدين بخلاف خلود اهل الكلبا **قوله** وما انت
بمؤمن لنا الاطلا ان مثل بقوله تعالى اني اكنى الله
لا يمكن ان يكون الا ان في لنا التقوية العمل لا للتقوية
ان يقع في القلب نسبة الصدق اي يحصل فيه نسبة
الصدق الى الخبر وثبوته له من غير اذعان كما للسو
بالنسبة الى وجود العالم فان له يقينا خاليا في اذعان
بذلك حقيقه بعض المتأخرين **قوله** اصرح بذلك رئيسهم اي
سبنا ان قلت بلى نعم الا يندرج يقين السوطاني
ونحوه في التصور وانه بطر بالقوة او لا يتصور
قلت لان يمنع حصول اليقين بدون الاذعان
ويمنع عدم الاذعان للفسطاطي في هذا بحث
وهو ان المعنى المعبر عنه بكى ويدك امي قطع وقد نص
عليه في شرح المقاصد ولذا يكتفي في باب الايمان الذي
هو التصديق البالغ حد الحرمان والاذعان مع ان
المنطقي يعم الظن بالاتفاق فانهم يقتضون العلم
بالمعنى الاعم تقريبا حاصرا توسلا الى بيان الحاجة الى

قوله الاول والاعمال التقوية او لا يستعمل في
معنى التقوية التقوية الى حصول ثبات
قوله الثاني في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الثالث في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الرابع في معنى التقوية التقوية في ذاته

قوله الاول في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الثاني في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الثالث في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الرابع في معنى التقوية التقوية في ذاته

مطلب العلم هو التقوية

قوله الاول في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الثاني في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الثالث في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الرابع في معنى التقوية التقوية في ذاته

الى المنطق بجميع اجزائه **قوله** كان اطلاق اسمها فرع
وقوله جعله كافر اشارة الى ان الكفر في مثل هذه النسخ
في الظن وفي حق اجراء الامكان لا يخلو بين وبين الله
في شرح المقاصد ان التصديق المقارن لامارة التكذيب
غير معتد به ولا ايمان هو التصديق الذي لا يقارن شيئا
من الامتلات **قوله** لا يمكن ان يعمل السقوط ان قلت اطفال
المؤمنين مؤمنون ولا تصديق فيهم قلت اطفال
الحقيقي لا يمكن **قوله** التصديق باق في القلب هذا منافي
والذي هو لا في حال النور والنفقة انما هو وع حصول
الحال حال النور لا حال عدم التصديق واما حال الخوف
فليس كذلك بل قد يكون فيها وقد لا يكون **قوله** ان المؤمن
ولذا يكتفي الاقرار مرة في الوجود انه **قوله** مفهوم الايمان
قوله وانما الاقرار شرط لاجراء الاحكام ولا يخفى ان الاقرار
لهذا الغرض لا بد وان يكون عارضا للاعلان في العلم
وعلى غيره من اهل الاسلام الاعيان بخلاف ما اذا كان
فانه يكفي مجرد التكلم في العمرة وان اظهر على غيره **قوله**

قوله الاول في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الثاني في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الثالث في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الرابع في معنى التقوية التقوية في ذاته

قوله الاول في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الثاني في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الثالث في معنى التقوية التقوية في ذاته
قوله الرابع في معنى التقوية التقوية في ذاته

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والنصوص مما ضده لا ينافي على كل الإيمان هو القلب
فلا يقر احد من منته وأما انه التصديق لآسيا في ما في القلب
فبالإتفاق لا في الإيمان التصديق في اللغة ولم يثبت
في الشرع معنى آخر فلا نقل والأحكام للكتاب بالإيمان
خطابا بما لا يفهم ولا ينفك عن الأصل فلا يضار اليه بل لا
أنا قلت محتمل ان يراد بالنصوص الإيمان اللغوي قلت
لا ينافي ان الإيمان المنقول الشرع محسوب حصوله
فمنه الحق اللغوي مجاز في الكلام المشايخ والأصل في الكلام
هو الحقيقة **قولهم** هل يشق قلبه على من عقل ان يكون
ذكر القلب كونه من الإيمان **قولهم** لا يعرفون منه إلا
التصديق باللسان أي أن معناه الحقيقة عند فهمه
ولا يخفى أنه انما يتم إذا تم العدم النقل في الشرع في عقله
النقل **قولهم** لا يثبت له في القلب التصديق هو فعله للكتاب
فمنه النقل بل اللفظ الدال عليه انما المقبر في وضع الشرع
واللغة فيظهر ما قيل من انه اذا اعتبر اللفظ الدال على
لا اعتبارها عند عدم النقل الدال على التصديق
لها في حق الأحكام عند فهمه ايضا قالوا في ضمير الكلام
أي الإيمان

قوله فلا نقل ولا نقل للفظ الإيمان لا مع غيره
أي لو كان لفظ الإيمان ينقل لا مع غيره
لما لم يثبت في الشرع
في الكلام والتصديق في غير ما معناه فهو اريد به
قوله يثبت عليه أنه انما لا يثبت في النقل لا المنقول
بأنه في معنى معاونته فلا ينفك عن الأصل
من النسخة إلى خصوص النقل وهو مجموع ما جاء
من عدم النقل انما هو بالنسبة إلى نفس معناه
فانهم سلكوا
لأن السؤال في تقديره لا يثبت في النقل بل في
تقديره بآية في الكلام في شأنه ذلك انهم قالوا
فيهم انهم يدعون ان الشرع واجب بنقل عقلي
قوله من انهم لا يثبت في النقل بل في شأنه ذلك انهم قالوا
يدعون ان الشرع واجب بنقل عقلي
والنسخة عن القول في النقل بل في شأنه ذلك انهم قالوا
وجود المدلول ايضا والموصولة الاخرى
انما ذكرت بالتصديق ان لم يكن لها مدخل
في الغرض

عند الامتناع من النقل الدال على التصديق
الاحكام عند فهمه ايضا قالوا في ضمير الكلام
أي الإيمان

اللفظ الدال على التصديق
الاحكام عند فهمه ايضا قالوا في ضمير الكلام
أي الإيمان

واظن الايمان يكون مؤثرا الا انه يستحق للفظ النار
ومن انهم الايمان ولم يتفق له الاقرار لم يستحق للجنة **قولهم**
يستحق مؤثرا لانه اي يطلق عليه لفظ المؤمنين عند اهل اللسان
واللغة لقيام دليل الايمان فاما اعادة الامور الحقيقية
في حق اطلاق اللفظ على سبيل الحقيقة كالغضب والفرح
ونحوهما وفي المواقف الاقارب يستحق ايمان اللغة وفهم منه
بمعونة تسمية كلامه انه حقيقة في الاقرار ايضا كلف
ظاهر كلام المقوم الالهم الا ان يدعى **قولهم** لا يثبت في الايمان
فعل اللسان لا يقبل علمهم بمجملات مواطاة القلب
لانا نقول بهذا مذهب الرافضين والنقطة ان لا الكرامية
ولذلك لا نعدم الاستغناء عما في القلب **قولهم** وايضا لا
منعقد رذ آخر على الكرامية لا على المصنفين
قولهم القلب بان العطف يقتضي المغايرة واما عطف
الجزء على الكل كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح فستأمن
جعل خارجا لا اعتبارا خطا في وكفي بالظنجة **قولهم** لا امتناع
اشتراط الشيء بنفسه لان جوهر الشرط شرط ايضا **قولهم**
وهذا ان يكون زائدا في زيادة ما يجب الايمان به لا يتصور

اللفظ الدال على التصديق
الاحكام عند فهمه ايضا قالوا في ضمير الكلام
أي الإيمان

عند الامتناع من النقل الدال على التصديق
الاحكام عند فهمه ايضا قالوا في ضمير الكلام
أي الإيمان

والنصوص مما ضده لا ينافي على كل الإيمان هو القلب
فلا يقر احد من منته وأما انه التصديق لآسيا في ما في القلب
فبالإتفاق لا في الإيمان التصديق في اللغة ولم يثبت
في الشرع معنى آخر فلا نقل والأحكام للكتاب بالإيمان
خطابا بما لا يفهم ولا ينفك عن الأصل فلا يضار اليه بل لا
أنا قلت محتمل ان يراد بالنصوص الإيمان اللغوي قلت
لا ينافي ان الإيمان المنقول الشرع محسوب حصوله
فمنه الحق اللغوي مجاز في الكلام المشايخ والأصل في الكلام
هو الحقيقة **قولهم** هل يشق قلبه على من عقل ان يكون
ذكر القلب كونه من الإيمان **قولهم** لا يعرفون منه إلا
التصديق باللسان أي أن معناه الحقيقة عند فهمه
ولا يخفى أنه انما يتم إذا تم العدم النقل في الشرع في عقله
النقل **قولهم** لا يثبت له في القلب التصديق هو فعله للكتاب
فمنه النقل بل اللفظ الدال عليه انما المقبر في وضع الشرع
واللغة فيظهر ما قيل من انه اذا اعتبر اللفظ الدال على
لا اعتبارها عند عدم النقل الدال على التصديق
لها في حق الأحكام عند فهمه ايضا قالوا في ضمير الكلام
أي الإيمان

والایمان بقول من طالبیة ورد علیه انه ليس المراد غير هذا
 المفهوم وهو ظاهري فاحتمل ان يكون الاسلام اعم فاذا قلت
 سعى في غير العالم الشرعي فقد سعى لشيء حكم بسره في
 في علم الكلام **أقوله** وبالجملة انه تصويرون الذي يحتمل ان المراد
 بالوعدة عدم صحة سلب احدهما عن الآخر وهو اعم من الترادف
 فيكون المعنى من يتسنى ما يغاير ما صدق عليه
 والاسلام وينفك عنه فلي يقبل منه سماع
 في الايمان ويكون الايمان اخص ولا يوجد الايمان
 بدونه ولا يساويه في الوجود سماع
 مع انه غير العلم الشرعي في المفهوم اخص منه
 ان هو ليس غير العلم الشرعي بل هو كونه
 العلوم الشرعية

وذهب بعض الحققين الى حاصلا سلامة ان الايمان المنوط
 الفأة امر في له معارضات حقيقة كثيرة من الروايات
 فعند الجرح يحصل الامن في ان يغويه بشي من منافيت
 الايمان المنوط به الخلة
 والنواهي المصيبة الخالفة
 لهون والخرق
 كوفوف حصول الخلة
 يحصل الامن من الخلة
 معارضات الخلة
 من عمل ان يحصل
 ان من المعارضات
 التي من المعارضات
 التي من المعارضات
 التي من المعارضات

مستطير وأزواج من العجائب المستطير

عليه السلام
فقد هـ

ولعل المراد من الاجماع اشفاق الاكثريين كما ذكره الشرح في المقاصد والافكار من السلف
فيجب ان لا يمان يدخله الاشتناء فيقال انا مؤمن ان شاء الله على ما ذكر في الشرح ايضا
ولحق ان قضية التوبة تستوجب ارسال الرسول ولا يتم بدونه بشهادة البديهة لكي لما كان وجوده في افعالهم
في حق عباده مجرد فضل منه تعالى وعادة لا واجب عظام يجب عليه كما هو حاكمه ايضا فلا يرد
يعني ان الامانة لا يدخلها الخفية في عدم ارسال الرسول لان من لا يمان لا يجب عليه التوبة لارسال الرسول
ان شاء الله لا يدخله الاشتناء فلا يقال ان مؤمن
فكثير من السلف ليسوا بالاجازة بل هم في شدة المقاصد والافكار
يقع ان الامانة لا تحصل في الغائبة بل هي في الشك والافكار
والكفر الحاصل في الغائبة هو المكمل في
يعني ان مؤمن هو المكمل في الغائبة هو المكمل في
في شدة المقاصد ان السيد الذي يعلم الله ما في
ووجه عدم الورد هو انه لا يريد بالسعادة ولا في
عند تحق السعادة عند الفهم كان الانصاف في
الامانة لم يحصل له تلك عند الاشتراك
يعني ان التوجيه الذي ذكره الشرح بقوله لا
ارسال الرسول واجب بمعنى ان قضية التوبة
تقتضي ارسال الرسول في ارساله في كلام الله
يكون ان يقال ان ارساله في ارساله في كلام الله
من جهة عليه يكون توطئة بالكلية ومنفعة
اذ المرجحة له فكل من لم يكن في الوجبة
قبل عليه ان الحكم بالضرورة يقتضي ارسال البينة
وانت خبيران دعوى الضرورية يقتضي فعل
المراد من الامانة في الامانة

الافكار من السلف
فيجب ان لا يمان يدخله الاشتناء فيقال انا مؤمن ان شاء الله على ما ذكر في الشرح ايضا
ولحق ان قضية التوبة تستوجب ارسال الرسول ولا يتم بدونه بشهادة البديهة لكي لما كان وجوده في افعالهم
في حق عباده مجرد فضل منه تعالى وعادة لا واجب عظام يجب عليه كما هو حاكمه ايضا فلا يرد
يعني ان الامانة لا يدخلها الخفية في عدم ارسال الرسول لان من لا يمان لا يجب عليه التوبة لارسال الرسول
ان شاء الله لا يدخله الاشتناء فلا يقال ان مؤمن
فكثير من السلف ليسوا بالاجازة بل هم في شدة المقاصد والافكار
يقع ان الامانة لا تحصل في الغائبة بل هي في الشك والافكار
والكفر الحاصل في الغائبة هو المكمل في
يعني ان مؤمن هو المكمل في الغائبة هو المكمل في
في شدة المقاصد ان السيد الذي يعلم الله ما في
ووجه عدم الورد هو انه لا يريد بالسعادة ولا في
عند تحق السعادة عند الفهم كان الانصاف في
الامانة لم يحصل له تلك عند الاشتراك
يعني ان التوجيه الذي ذكره الشرح بقوله لا
ارسال الرسول واجب بمعنى ان قضية التوبة
تقتضي ارسال الرسول في ارساله في كلام الله
يكون ان يقال ان ارساله في ارساله في كلام الله
من جهة عليه يكون توطئة بالكلية ومنفعة
اذ المرجحة له فكل من لم يكن في الوجبة
قبل عليه ان الحكم بالضرورة يقتضي ارسال البينة
وانت خبيران دعوى الضرورية يقتضي فعل
المراد من الامانة في الامانة

الدعوى اعتبارا من مثل نطق بل لا بد منه فغيره كذا في وجوب
بان ذكر التوبة مشروطة لانه طلب المعارضة في شأبه دعواه
ولا شهادة بدون الموافقة وقد مر في صدر الكتاب ما يتعلق
بهذا البحث فتذكره **قوله** على انه قد مر في ما لا يمان في
اسكن انت وزجرك الجنة واما الغنى فهو قوله فلا
هذه الشجرة هذا وكذا ذكر في المواضع والمقاصد ان هذا
والغنى كان قبل البعثة لانه في الجنة ولا امت له هناك فم
ان يقال لا ينبغي خواتمة له **قوله** في الجنة لم يكن في
بني آخر فيكون الامر بلا حيلة فيكون حيا وفيه قائل لانه قد
امر موسى بلا حيلة بقوله تعالى فذيقوه التوبة والافق
كذلك قوله تعالى فذيقوه التوبة والافق ان الامن لا يمان
اي حشني
انما يستلزم النبوة اذ كانت لاجل التبليغ وامر آدم عم كذا
قوله وقد يستدل ارباب البصائر بمبني الاستدلال الاول
النبوة واطراف المعية على التعيين والاطراف مبني الاستدلال
الثاني على انه مكمل بالفتح على وجه لا يتصور في غير النبي عم
الثالث على انه مكمل بالفتح على وجه لا يتصور في غير النبي عم
وهو الوجه الثاني في استدلال ارباب البصائر
الوجهين ملاحظة التوبة واطراف المعية ككنه نبأ به
وحيثما كان الاستدلال الثاني هو انه قد مر في
باضاف الاشارة العلمية والعملية على وجه
لا يتصور في غير النبي عم اصلا

الافكار من السلف
فيجب ان لا يمان يدخله الاشتناء فيقال انا مؤمن ان شاء الله على ما ذكر في الشرح ايضا
ولحق ان قضية التوبة تستوجب ارسال الرسول ولا يتم بدونه بشهادة البديهة لكي لما كان وجوده في افعالهم
في حق عباده مجرد فضل منه تعالى وعادة لا واجب عظام يجب عليه كما هو حاكمه ايضا فلا يرد
يعني ان الامانة لا يدخلها الخفية في عدم ارسال الرسول لان من لا يمان لا يجب عليه التوبة لارسال الرسول
ان شاء الله لا يدخله الاشتناء فلا يقال ان مؤمن
فكثير من السلف ليسوا بالاجازة بل هم في شدة المقاصد والافكار
يقع ان الامانة لا تحصل في الغائبة بل هي في الشك والافكار
والكفر الحاصل في الغائبة هو المكمل في
يعني ان مؤمن هو المكمل في الغائبة هو المكمل في
في شدة المقاصد ان السيد الذي يعلم الله ما في
ووجه عدم الورد هو انه لا يريد بالسعادة ولا في
عند تحق السعادة عند الفهم كان الانصاف في
الامانة لم يحصل له تلك عند الاشتراك
يعني ان التوجيه الذي ذكره الشرح بقوله لا
ارسال الرسول واجب بمعنى ان قضية التوبة
تقتضي ارسال الرسول في ارساله في كلام الله
يكون ان يقال ان ارساله في ارساله في كلام الله
من جهة عليه يكون توطئة بالكلية ومنفعة
اذ المرجحة له فكل من لم يكن في الوجبة
قبل عليه ان الحكم بالضرورة يقتضي ارسال البينة
وانت خبيران دعوى الضرورية يقتضي فعل
المراد من الامانة في الامانة

فساد الكبير في الدين بطلان الادب
 فساد صدور الكيف عنهم واجب الحجة بان جو
 العارية وفساد الامم يستلزم فساد الملوم
 اي فساد الدين سوا فيما يتعلق بالشرع
 اي في نيل الاحكام بطلان الادب
 فان الحجة اعادلت على صدقهم فيما هو مستلزم
 وعامل اليه فوجاز الكلا في فساد بطلان
 والادب ويروج سحاء

واما افلاذ الملافة على تلك الجماعة فهو اطلاق مجازي مبنى على التغليب كما نبهه الشافعي قال انهما مكانان ان ذكر في تفسير القاسمي
انهما مكانان انرا لا تعلم السحر ابتلاء من الله للناس وتميز بينه وبين البعثة وما روي انهما مكانان مثلاً بمشهورى وكنت
فيهما الشهوة فتعرقا لامرأة ذهوة فحملتهما على المقاضي والشركة ثم صعدت الى السماء بما تعلت منهما حتى عذ اليه
وقيل يعطان الناس اى ينصيان لهم ويقولان انما نحن ابتلاء من الله تعالى في تعلم منا وعلم به يكفر ومن تعلم وتوفي
علمه ثبت على الايمان فلا يكفر وفيه دليل على ان تعلم السحر غير مخطور انما هو المنعوى العمل به هذا هو ذم تفسير القاسمي

10

عندنا والفضل انسابا في يوم

۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

تاریخ

مطبوع و مستعار کتب

فيلزم بالاعتداد الفكر بالاعتداد وبالتفاوت
الوحداني في السلاطة وغيره لكي لا يخفى عليك أن ذكر
التفاوت يقع عند ذكر التعدد وأن يكون أحدهما
غير الآخر والتشبيه عليه بأنه بعد عن التقسيم
لا شك فإنه عقول أو ترزيرة

فصل في بيان ما جاء في القرآن من
الآيات التي تدل على أن الله تعالى
هو الذي خلق السموات والأرض
وما بينهما وما فيهن من كل شيء
وقد ذكرنا في كتابنا هذا ما جاء
في القرآن من الآيات التي تدل
على أن الله تعالى هو الذي خلق
السموات والأرض وما بينهما وما
فيهن من كل شيء وقد ذكرنا في
كتابنا هذا ما جاء في القرآن من
الآيات التي تدل على أن الله تعالى
هو الذي خلق السموات والأرض
وما بينهما وما فيهن من كل شيء

فان المذنب اذا اطلق الرصاص اطلاقاً بطريقه الشك
معاودة منه الى ما لا يوافق واقع الدنيا فمعاودة به
ما في قوله تعالى انما اطلاق الرصاص وسهوية الكفاية

...

—

[illegible]

بأنه افضل أهل زمانه وأنه لا حق بالأمامة منه بسببه
ترك القصاص عن قتلة عثمان رضي الله عنه وأهل المراءاة الخ
الحاملة وعمل ان يراد ان الخلافة على الولاة يكون ثلثين
سنة لقوله من ما ولم يعرف الحديث فان وجوب العز
يقتضي وجوب المحسوس وهذه الامة لم تطلق الوجوب
اذا لا يجب علينا عقلا هي الله اصلا فليطالان
نفس الامام ينبغي ان نصب الامام بحسب علينا
الوجوب على الله والحسن والقيم العقليين وايضا
على الله لما خلا الرما على الامام واميتت بكسر الميم بناء النون
والا لزم بطا للزوم مثله سلكا
كجلاسة ومع النسبة الى الجاهلية كونها على طريفة اهل
وخصلهم وقد يقال المراد بهنا بالامام هو النبي قال الله
لا ابراهيم الخ جاعلك لكال اماما وذلك بالبوة
كلهم لان ترك الواجب معصية ضلالة والامة لا تجمع على
الضلالة وقد يجب عنه بانه انما يلزم المعصية لو تركه
في فترة واختيل الذي يجوز اضطرار فلا كمال اصلا
لا العمل بالمعصية وعدم القطع بمعصية في علة الشرط هو
لا الاول على ان عدم قطعنا غير مفيد لعدم قطعنا
فلا تغفل

فأمره قصاصاً في الأشخاص الذين قتلوا أختاً
دنه وقت النظر سحابة
أي لهم الوجع على الدوا على اللق ولا وجوب
بدليل حتى أو غنى سحابة
أما بطلان قاعدة الحسن والبيع العقيلين
فلما يجب علينا فقبحاً أنه يجب علينا سحابة
هذا دليل آخر على انفس الامام ليس بواجب
تعالى أصلاً سحابة
فإن العرب في زمان الجاهلية لم يكن لهم
يقوم بالأحكام على الانصاف والاعتصاف
لهم السنن والغرائب في ما يعرف امامهم
مع انه فظن امانه فقد عاش يعيش الجاهلية
في موت ميتة جاهلية قره كمال
اعترافهم على الدليل التي بانهم لا يجوز ان يولد
بالامام همما النبي سحابة
أما قوله من ما لم يعرف امامه زمانه
ميتة جاهلية سحابة
يقوب اخره قول الشارع فان قيل فعلى ما
يعني ان لا يقول الشارع فعلى ما ذكرناه في
المعارضة على دليل وجوب نصب الامام
انه لو وجب لزوم ان يستقر الامة كله والامام
بخط واللازم مثله انما للامامة حكم والامام
على هذا كما قد ذكرنا الواجب فلا يشترط
الواجب معصية واما بطلان
اللازم فلان المعصية ضلالة
والامة لا يجمع على الضلالة
والامام

اهل البيعة غير معلوم **قوله** فغير المعصوم لا يلزم ان يكون
 ظالما ان قلت حقيقة العصمة كما ذكره عدم فلو الله
 وعدم العدم وجود وكيف لا يكون غير المعصوم ظالما
 قلت معنى قوله حقيقة العصمة كذا الا ما لها وغايتها ذلك
 واما تعريفها فهي ملكة اجتناب المعاصي التي تنافي فيها
 وقد يعبر عن تلك الملكة باللطف لمصولها **قوله** لطف الله
 وفضل منه ولا يخفى ان من ليس تلك الملكة لا يلزم ان يكون
 عاصيا بالفعل ثم ان الظلم المطلق اخفى من المعصية
 التحدي على الغير وقد يجب ايضا بموازاة ان يراد بالعهد
 في الآية عهد النبوة على ما هو رأي المفسرين **قوله** لا ينزل
 المحنة اي التكليف يستتي بها الذبيحة على الله تعالى عبادة
 ويطلبونهم احسن **قوله** قلنا غير الجاثي هو نصب
 وقد يجب عنه ايضا بان معنى جعل الامامة شعوري ان
 يتشاوروا في نصبوا واحدا منهم ولا ياتي وزم الامامة
 ولا النصب ولا التعيين **قوله** لا شك الا اصلا **قوله** ولا ينزل
 الامام بالفسق اه لا يقال بل ينزل بقوله لا ينزل **قوله** لا ينزل
 الظالمين فان النيل بمعنى الوصول هو اتي ابتداء وزم
 حال

فقال قال فليس لا يكون مذنباً لا يكون
مذنباً وإنه تناقض ظاهر وقد
أرى عدم عدم خلق الذنب المعصوم
الذنب فيه فغير المعصوم ظالماً
فيكون غير المعصوم ظالماً
مكونه ظالماً أن لا يخلق الله فيه
المعصية وهو غير لازم أن يخلق الله فيه
وإنما صغير من أصناف العبد عبد عليه
أو يخلق ذنباً معطاً للعدالة لكن يتوب
فلا يكون ظالماً سبحانه
ثم إن المعصية اعتمدت الظلم فليكن عاصراً
على الإطلاق كذا في شرح المقاصد سبحانه
هذا
هذا هو الموافق لما روينا من أنهم
الظاهر أن مراد الشارع هو جعل الذنب
أو يمكن أن يقال أن عرضي الله عليه جعل الذنب
المتعة بمنزلة إمام واحد بحيث لا يتجاوز
الأمامة عنه واحد منهم والاتباع الخالفين
والمتنازعة فيما بينهم حتى ينصبوا واحداً
فلا شك في كلام الشارح أيضاً فمرحكم
بقاء
أرى بوضوح المعنى لا ينال عهدي الظالمين
لا يستندوا ولا يفتخروا ولا ينالهم
الأمامة أصلاً فمرحكم

اهل البيعة غير معلوم **قوله** فغير المعصوم لا يلزم ان يكون
 ظالما ان قلت حقيقة العصمة كما ذكرى عدم فلفى الله
 وعدم العدم وجود فكيف لا يكون غير المعصوم ظالما
 قلت معنى قوله حقيقة العصمة كذا ان ما لها وغايتها ذلك
 واما تعريفها فهي ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها
 وقد عبرت عن تلك الملكة بالالطف لمصونها بمعنى لطف الله
 وفضل منه ولا يخفى ان من ليس تلك الملكة لا يلزم ان يكون
 عاصيا بالفعل ثم ان الظالم المطلق اخضع من المعصية
 التعمد على الغير وقد يجب ايضا مجازان مراد بال
 في الآية عهد النبوة على ما هو رأي المفسرين **قوله** لا يرضى
 الهنة اى التكليف يستي بها اذ به يعنى الله تعالى عنها
 ويبلغوا منهم احسن **قوله** قلنا غير المجازي يرونه
 وقد يجب عنه ايضا بان معنى جعل الامامة شورى
 يتشاوروا في نصبوا واحدا منهم ولا يتجاوزهم الله
 ولا النصب ولا التعيين **وج** لا شك الا صلا **قوله** ولا
 الامام بالفسق اه لا يقال بل ينظر في قوله كما لا يشك
 الظالمين فان النيل عنى الوصل وهو انى ابتداء
 حالى

بقائه لان نقول الوصول بلغة المصنف امر الى البقاء
وانما الباقي هو الوصول بمعنى الحاصل بالمصلحة وعلوه
الفعل حقيقة هو الاول على ان مسيح الافعال للمحدث
فليتنا مل قوله ولان العصمة ليست بشرط ابتداء ولا
انه ان اريد بالعصمة ملكة الاجتهاد فلا تقرب اذا لمط
ان لا يفتقر عدم الفسق او ان لا يعدم الفسق فعلا
اشتراطه ابتداءم قالوا اشتراط العدالة في الامامة لان
العاسق لا يصلح لامي الدين ولا يوثق باوامره **قوله** ولما
انه لما فرغ من مقاصده اعلم ان مباحث الامامة وان
من الفقه لكن لما شاع بين الناس في باب الامامة
اعتقاد ثمانية سادة ومالت في اهل البدع والاهواء
اي تحسبها بادرة تكاد تنفض الى **قوله** ففضل كثير من
الاسلام ونقص عقايد المسلمين والتعدي في الخلاف
الذين التحقت تلك المباحث بالحلا وادركت **قوله**
عونا للقاصرين وصونا للامة المهديين عن مطاعن
قوله ولا نصيحه هو كمال مخصوص فالضمير لاجلهم وقد
مع النصف والضمير **قوله** فيجب اجتهادهم بمعنى

يقع ان لا يلازم من نفي الوصول بالغة الفسق
لفظ من قال فافهم

قوله قالوا لا والحق قوله لا لان لا يعدم
بالجملة الامامة

مطلب ويقتضيه ذكر الصحابة
الاجابة

اي فافهم
قوله لا يلازم من نفي الوصول بالغة الفسق
قوله لا يلازم من نفي الوصول بالغة الفسق
قوله لا يلازم من نفي الوصول بالغة الفسق
قوله لا يلازم من نفي الوصول بالغة الفسق

في خصوصيات الاشخاص كالنفاق العيون مثلا وقوله كمال الروايات ولا يمكن ان يقال لعن الله
المراد بالمراد في المتن الله الفروع على السراج **قوله** ولا يمكن ان يقال لعن الله
بذلك الصفات فان ذلك المعنى في الحقيقة ليس على احد بل هو منزه عن الانصاف بتلك الافعال القيمة
مخلاف المعنى على شخص معين فانه مخصوص بالنبى عم **قوله** ولا يمكن ان يقال لعن الله
اجيب بان المراد من قوله لا يمكن ان يقال لعن الله الفروع على السراج **قوله** ولا يمكن ان يقال لعن الله
ان الجهة المتعلقة بهم عين الجهة المتعلقة في وكذا قوله
فيبعضهم **قوله** فلما انه يعلم من احواله هذا انما يتم
في خصوصيات الاشخاص واما في الطوائف المذكورة بالاد
كامل الروايات وشارب الفروع الشرح فلا يدل قسمة الله
المعنى على الوصف يدل على انه المناط **قوله** ولا يبلغ ولا
درجة الانبياء الاولى ان يذكره في مباحث النبوة
لانه من مقاصد الفروع **قوله** فعنه انه عصمة من الذنوب
او معناه انه وفقه للعبودية الخالصة والثاني من الله
كمن لا ذنب له **قوله** لا يقال هذه ليست من النصوص اعلم
ان اللفظ اذا ظهر المراد فان لم يحتمل النسخ لم يحكم بالاد
فان لم يحتمل التاويل ففسر والا فان سبق لاجل ذلك
المراد فنفس اللفظ اذا خفي فان خفي لعن من خفي وان
لنفسه وادرك عقلا فشكل او نقلا فحمل او لم يدرك اصلا
فتشابه **قوله** اذا ثبت كونها معصية بطل قطع ويمكن
المستحل ما ولا في غير ضرورية الدين فتاويل الفلاسفة
دلائل حدوث العالم ونحوه لا يدفع كقولهم يلقى غير
الاجماع القطعي متفق عليه واما كقولهم ففهم خلاف

في خصوصيات الاشخاص
في خصوصيات الاشخاص
في خصوصيات الاشخاص
في خصوصيات الاشخاص

لأن حدوث العالم مما علم ضرورة من الدين
لأن حدوث العالم مما علم ضرورة من الدين
لأن حدوث العالم مما علم ضرورة من الدين
لأن حدوث العالم مما علم ضرورة من الدين

بعضه ان كان من غير
بعضه ان كان من غير
بعضه ان كان من غير

قوله موافقة العامة اعطى هذا ما قطع النظر عن
حال الاشياء والازمان لعدم اختلافها باختلاف
الحال وانما مثل حرمة الخمر والحكمة فليست كانية فتنى خلا
يحمل ان يكون ارادة تبديل حال الاشياء والازمان **قوله**
فان قيل الحرز بان العاصي يكون في النار يا شى على
كون الجازم عاصيا وقس عليه قوله **قوله** ومن قواع
اهل السنة اه معنى هذه القاعدة انه لا يكره في المسائل
الاجتهادية اذ لا شرع في تكفير انكر ضروريات الدين
ثم ان هذه القاعدة للمشيخ الشيعى وبعض متابعيه
واقفا البعض الآخر فلم يوافقوه وحكم الذين كفروا
المعتزلة والشيعة في بعض المسائل فلا احتياج الى
الجمع لعدم اتحاد القائلين **قوله** لعمري ان
فلا ينافى ان يكون بالقاء الحق **قوله** ان لم يشك في
قال في القول بقالبه رضى من الحق اى منس فالجواب انه
تعلقا وقربا من الحق وزنى وزن فاعيد وتابعة
بالنصب عطف على رضى وهو لم يقر من الحق
فقال انك من المنظرين هذا اجابة وفيه بحث لجواز ان

لان قوله الحرز لا ينافى لمصلحة الوقت
وصوم ومضات امر تعبدت فعدله
لا ينافى لكما كما في الامم السالفة سحاء
لان قوله القيد هذا اذ جزم غير العاصي

ولكن ان يكره في المسائل الاجتهادية ايضا اذا
كان الاجماع القطعي يحكمها فانه في النسخ
كما عرفت قره كمال

اشارة الى الجواب قولنا لا ينافى بين قولهم
والقول ان لا ينافى بين قولهم ان لا ينافى
وكذا القائل ان لا ينافى بين قولهم ان لا ينافى
فلا ينافى بين قولهم ان لا ينافى بين قولهم
فلا ينافى بين قولهم ان لا ينافى بين قولهم

قوله ورضى عن النقل الوصف الى القيمة قره
وكسرة المزة وتشد يد البناء
ويعوز ان يكون مع القول
الحق ويطلق على
الاصل على كمال

اشارة الى الجواب قولنا لا ينافى بين قولهم
والقول ان لا ينافى بين قولهم ان لا ينافى
وكذا القائل ان لا ينافى بين قولهم ان لا ينافى
فلا ينافى بين قولهم ان لا ينافى بين قولهم
فلا ينافى بين قولهم ان لا ينافى بين قولهم

ان يكون اجتهاد من كونه من المنظرين فحقها الله تعالى
السابق دعى اذ يدعى وقيل يستجيب دعاء الحق فوجدها
الدنيا ولا يستجيب دعاء الاخرة وبه يحصل التوفيق بين
الآية والحديث **قوله** السيد الفقار فى السيد بنى المهرزة
وكثيرين المهرزة والفقار فى كثيرين المهرزة
بالمشرق فوسف الحان نصابه وغوره الى قولنا والفقار
والفقار فى بعض العالم كالفقار ومعناه روى الغنى
قوم اشدت لبلاد دوع جماعة حكم داود دعم بالغنى لصاحب
الحرف فقال سليمان م وهو اوفى احد عشر سنة من
ارفق بالفريقين وهو ان يدفع الحرف الى ارباب الدعاة
يقومون عليه حتى يعود الى بيته الاوطى ويدفع الشك الى ارباب
يستفهمون بها ثم رادوا فقال داود دعم القفاء ما قفيت
وحكم بذلك واعترض على هذا الدليل بانه محتمل ان يكون الحق
التخصيص يكون ما فهم سليمان م احق كما يشعر به قوله غير هذا
ارفق **قوله** وقد اجمعوا على ان الحق اه اعترض عليه بان الاجماع
في الحكم الغير الاجتهادى والعشق والاجتهادى فلا تفرق بين
القبول عند الخصم مثبت لا مظهر **قوله** لا تفرق في العموم

وماد دعاه الحق
الذى ضلال الالبسة
ان دعوه المظلم
وان كان ظاهرا
يستجيب

اي تخصيص
عليه السلام

ان يكون اجتهاد من كونه من المنظرين فحقها الله تعالى
السابق دعى اذ يدعى وقيل يستجيب دعاء الحق فوجدها
الدنيا ولا يستجيب دعاء الاخرة وبه يحصل التوفيق بين
الآية والحديث **قوله** السيد الفقار فى السيد بنى المهرزة
وكثيرين المهرزة والفقار فى كثيرين المهرزة
بالمشرق فوسف الحان نصابه وغوره الى قولنا والفقار
والفقار فى بعض العالم كالفقار ومعناه روى الغنى
قوم اشدت لبلاد دوع جماعة حكم داود دعم بالغنى لصاحب
الحرف فقال سليمان م وهو اوفى احد عشر سنة من
ارفق بالفريقين وهو ان يدفع الحرف الى ارباب الدعاة
يقومون عليه حتى يعود الى بيته الاوطى ويدفع الشك الى ارباب
يستفهمون بها ثم رادوا فقال داود دعم القفاء ما قفيت
وحكم بذلك واعترض على هذا الدليل بانه محتمل ان يكون الحق
التخصيص يكون ما فهم سليمان م احق كما يشعر به قوله غير هذا
ارفق **قوله** وقد اجمعوا على ان الحق اه اعترض عليه بان الاجماع
في الحكم الغير الاجتهادى والعشق والاجتهادى فلا تفرق بين
القبول عند الخصم مثبت لا مظهر **قوله** لا تفرق في العموم

ان يكون اجتهاد من كونه من المنظرين فحقها الله تعالى
السابق دعى اذ يدعى وقيل يستجيب دعاء الحق فوجدها
الدنيا ولا يستجيب دعاء الاخرة وبه يحصل التوفيق بين
الآية والحديث **قوله** السيد الفقار فى السيد بنى المهرزة
وكثيرين المهرزة والفقار فى كثيرين المهرزة
بالمشرق فوسف الحان نصابه وغوره الى قولنا والفقار
والفقار فى بعض العالم كالفقار ومعناه روى الغنى
قوم اشدت لبلاد دوع جماعة حكم داود دعم بالغنى لصاحب
الحرف فقال سليمان م وهو اوفى احد عشر سنة من
ارفق بالفريقين وهو ان يدفع الحرف الى ارباب الدعاة
يقومون عليه حتى يعود الى بيته الاوطى ويدفع الشك الى ارباب
يستفهمون بها ثم رادوا فقال داود دعم القفاء ما قفيت
وحكم بذلك واعترض على هذا الدليل بانه محتمل ان يكون الحق
التخصيص يكون ما فهم سليمان م احق كما يشعر به قوله غير هذا
ارفق **قوله** وقد اجمعوا على ان الحق اه اعترض عليه بان الاجماع
في الحكم الغير الاجتهادى والعشق والاجتهادى فلا تفرق بين
القبول عند الخصم مثبت لا مظهر **قوله** لا تفرق في العموم

وان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم

اعرض عليه باننا اذا اردنا الفرق بالنسبة الى الحكم الغير المتماثل
فلا تقرب وان اردنا بالنسبة الى الحكم المطلق فغير متساو بل يقول
المسئلة قوله فلو هو الاول ان الله تعالى امر الملائكة اه انتم
الاولان فيفيد ان تفضيل رسل البشر لا قائل بالفضل بين
بين آدم وغيره لا تفضيل العامة قوله وقد خص من ذلك
بالاجزاء اه فاما ان يخص من الابرارهم وال عمران غير الانبياء
فيفيد تفضيل الرسل فقط واما ان يخص من العالمين
رسل الملائكة فيفيد تفضيل الرسل والعامة على عامة
الملائكة لكن الثاني او لا ذمى قواعدهم ان حمل اللفظ الاخير
على الجاز او على الاول لا يكون كمنع الحذف قبل الوصول
الى شرط النهر قوله انشقق وادخل في الاخلاص فيكون
افضل وقد قال عدم افضل الاعمال اعلمها ان قلت
للملائكة في مقابلة عمل البشر صفات فاضلة

يضمحل فضل العمل في جنسها قلت
هذا الادعاء مما لا يقبل في حق الانبياء
وبينهم وبين النعمية ايضا فيفيد
تفضيلهم فقط وان
وان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم

اشارة الى ضعف الدلائل المذكورة
واما لا يفيد القطع

اعلا يطابق الدليل الذي ذكرناه من ذلك الحكم
اي قولنا المحمد قد غطى في اوردت الحكم
فوقه في واديه ان المحمد قد غطى في الحكم
والدليل اعلمت ان المحمد قد غطى في الحكم
فلا تقرب بين
انما قولنا المحمد قد غطى في الحكم
الاشخاص في العوالم بالنسبة الحكم المطلق
والوجهان الاخيران يفيد تفضيل العامة الفضل
بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم

| | |
|----------------------------|-------------|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi | |
| Kier 1 | H. H. H. H. |
| Yeni | ... |
| Eski | 1172 |

३

३३

३३

३३

| | |
|----|----|
| ३३ | |
| ३३ | ३३ |
| ३३ | ३३ |
| ३३ | ३३ |

| | | |
|------------|-------|----------|
| عبد الرحمن | سعد | طلح |
| حسن | عثمان | ابوبكر |
| عمر | علي | حسين |
| زبير | سعيد | ابوعبيله |

١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧

١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢

١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥

١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨

١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١